
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

التنظيمات الحرفية والصناعات المحلية في العهد العثماني

أ.م.د. عبد العظيم عباس نصار
كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة

مقدمة:

تكمنُ أهميةُ البحث في موضوع التنظيمات الحرفية في العهد العثماني كون هذه التنظيمات شكَّلتها طوائفُ حرفيةٌ كانت الدعامة الأهمَّ في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمدينة الإسلامية حتى أواخر القرن التاسع عشر، وكانت الأداة الأكثر محافظةً على التقاليد والقيم الاجتماعية والأيديولوجيات الدينية السائدة آنذاك.

تضمَّن البحث موضوعة التعرف على التجمعات البشرية التي كانت تعيش داخل حدود الدولة العثمانية من خلال دراسة مبسطة عن طبيعة المجتمع العثماني وعلى أشكال تنظيم تلك الجماعات وتشكيلة العلاقات القائمة فيما بينها، من خلال التعرف على تركيبة المجتمع اعتماداً على التوزيع الجغرافي للسكان من أهل الحضر الذين يسكنون المدن ويتشكلون من أربع فئات: فئة العسكريين والموظفين وفئة التجار وفئة أرباب الحرب وفئة الآخرين، ثم أهل الريف الذين يمتهنون الزراعة التي هي عماد الاقتصاد العثماني، ثم البدو الرحل الذين لم يعتادوا حياة الاستقرار، واستخدمت الدولة بعضهم في حراسة الطرق والمفارق والممرات الجبليَّة لحماية القوافل التجارية.

وتناولت هذه الدراسة واقع الحرفيين في كلِّ تشكيلة من التشكيلات آنفة الذكر. والجدير بالذكر أنَّ الدينامية الأفقية للمجتمع العثماني كانت متفاوتة السرعة ومُقيدةً بطبيعة البشر والمناطق الجغرافية والحالة الاقتصادية وسياسة الدولة، ولو فرضنا أنَّ هذه الدينامية، أي التغيير الذي حصل كان تطوراً إلاّ أننا نجد أنَّ العشائر التي انتقلت من حياة البداوة الى حالة الرعي

وشبه الترحل أو إلى حالة التوطن الدائمي ظلت متأثرة في حياتها الاقتصادية والاجتماعية بكثير من عاداتها وتقاليدها ومنها نظرتها إلى الصناعة والأعمال الحرفية التي كان يشوبها الاحتقار وعدم الاحترام. كما لعبت التقسيمات الاجتماعية في المدينة دوراً هاماً في تباين النظرة إلى فئات المجتمع المدني إذ كان الحرفيون يشغلون أسفل السلم الاجتماعي.

أما الموضوعة التالية التي تناولها البحث هي واقع التنظيمات الحرفية وهيكليتها أبان العهد العثماني وإبراز دور القوى العاملة غير المنضوية تحت خيمة التنظيمات المتميزة في تحريك عملية الاقتصاد العثماني.

ولإلقاء الضوء على واقع التنظيمات الحرفية ونقاباتها في العهد العثماني لابد من الإشارة إلى بدايات نشوء هذه التنظيمات لأن هذه التنظيمات لم تكن وليدة هذا العهد وإنما كانت متغلغلة في القدم. ففي الوقت الذي لا توجد خلافات حول وجود المساهمات الحرفية في جميع الحضارات الإنسانية القديمة إلاّ أن هناك العديد من الخلافات بين المؤرخين والباحثين حول المرحلة التاريخية التي شهدت ولادة هذه التنظيمات وهناك العديد من الآراء والنظريات ومنها نظرية تتمتع بتأييد عام تقول إن التنظيمات ظهرت في العالم الروماني واستمرت بعد ذلك في الدولة الإسلامية إلى أن تبلورت وأخذت طابعاً إسلامياً كاملاً في القرن العاشر، وبعد الغزو المغولي في القرن الثالث عشر أصبحت الطرق الصوفية وخاصة آداب الفتوة تمارس تأثيراً على المجتمع وكان من شروطها أن يكون الشخص المنتمي مسلماً صاحب حرفة، فانخرط غالبية أصحاب الصنايع في تشكيلات الفتوة مما جعل الاحتراف والفتوة أمران لا ينفصلان، حتى إن أصحاب الحرف والصناعات عندما ابتعدوا عن الزوايا وراحوا يشكلون نقابات لهم تضم زملاءهم من غير المسلمين ظلوا يحافظوا على تقاليد الفتوة.

ويُعرف فرع الفتوة في الأناضول باسم (الأخية) نسبة إلى (أخي اوران) شيخ الطائفة وكان لجماعة الأخية دورهم البارز في قيام الدولة العثمانية ومع نمو نزعة الحكم المطلق والمركزية أخذت الدولة تسيطر عليهم بالتدريج وهكذا صارت الأخية في المدن مجرد نقابات حرفية إلاّ إن آداب الفتوة بقيت قوية فيما بينها.

كما التزمت هذه النقابات بشكل دقيق بالأنظمة والقواعد المحددة، والمعروف إن هذه الأنظمة والقواعد والمبادئ والاحتفالات قد تشكلت عبر عدة قرون وكان اعضاء النقابة يناقشون ويقرون أية قواعد جديدة قبل أن يضيفوها إلى سجل القاضي وبعد التسجيل فقط كانت هذه القواعد تعتبر نافذة. أما بالنسبة للبناء التنظيمي والهيكلي

لهذه التنظيمات فإن من المؤكد أنه لا يوجد نموذجاً مفروضا مركزياً للبناء التنظيمي لهذه التنظيمات وعليه فقد تنوعت الترتيبات المحلية اسماً ومهاماً فعلى سبيل المثال نجد إن البناء التنظيمي في القاهرة يختلف عنه في استانبول ففي القاهرة كان الشخص الرئيس هو الشيخ الذي كانت سلطته أوسع كثيراً من نظيره (الكتخدا) في استانبول إذ كان الشيخ غالباً ما يدير نقاباته بطريقة فردية إلى حدّ ما، إلاّ إن هذا لا ينطبق على الكتخدا إذ أنه بحاجة إلى مشورة واحد أو أكثر من الياغيت باشات الذي كان أعضاء النقابات ينتخبونهم. وعلى الرغم مما تقدم نجد أن جميع الطوائف يعتمد بناء هيكلها التنظيمي على التسلسل الهرمي وعلى أنظمة وقواعد تحضى باحترام جميع أعضاء الطائفة الواحدة.

والبناء الهيكلي هذا يتكون من الصبي وبعده العريف أو الصانع ثم القلفة وأخيراً الأسطى أو المعلم ويسعى هذا الأخير جاهداً للارتقاء إلى مرتبة الأستاذية في صنعته يساعده ذلك سمو أخلاقه وإخلاصه وتفانيه في سبيل إرضاء الجميع، ولابد من الإشارة إلى الانتقال من درجة إلى أخرى يتم عن طريق حفلات شد وعهد (يمين) يسبقها اختبار يؤديه كل عنصر أمام اعضاء التنظيم للحصول على موافقتهم للانتقال إلى المرتبة الاعلى. وعلى الرغم من أن التنظيمات الحرفية كانت بصورة عامة تضم في عضويتها معظم الحرفيين إلاّ اننا نجد بعضهم لا ينتمون إلى نقابات كالباعة وأهل الحرف المتجولين كما شكل الرقيق جزءاً آخر من قوة العمل غير المنتمية لأي نقابة إذ كان بعض التجار يشغلون العبيد وبعد عملهم لفترة محددة يعتقونهم، كما كانت هناك الكثير من النشاطات الحرفية للنساء فقد أسسن روابط مع السوق بواسطة التجار بالإضافة إلى إن هناك نساء يعملن في بيوتهن ويبعن بضاعتهن في الشوارع أو حتى في سوق خاصة دون إن يكن عضوات في نقابة.

كما تطرق البحث إلى علاقة الدولة بالطوائف الحرفية وسنها جملة من الأنظمة والقوانين منها نظام الاحتساب والتسعيرة وألكدك واستنتاج الأسباب التي دفعت الدولة إلى إلغاء هذه الأنظمة.

نجد أن الطوائف الحرفية كانت تتمتع بحرية أكثر وقوة اكبر قبل أن تتحول الامبراطورية العثمانية إلى دولة مركزية ومع نمو نزعة الحكم المطلق أخذت الدولة تسيطر عليهم بالتدريج إلاّ إن سيطرة الدولة وتدخلاتها لا يتعدى حماية مصالح الخزينة ومصالح المستهلكين بشكل عام من جهتها فإن هذه الطوائف كانت تعترف بالسلطة العليا للدولة إذ كان القاضي يدون في سجله كل

تغيير يطرأ على الشخصيات القيادية وكانوا يتشاورون معه قبل أن يتوجهوا بقضاياهم إلى الديوان الهمايوني.

كما سعت الدولة إلى الحفاظ على التركيب التقليدي للأصناف بحجة إن أي تجديد يمكن أن يدفع المجتمع إلى فوضى ويؤدي بخزينة الدولة إلى فقدان مصادر دخلها.

وعليه فقد طبقت الدولة بدقة قواعد الاحتساب والتي كانت تراجع مع تولي كل سلطان جديد للحكم، وكان المحتسب يضع ختمه على السلع حسب المواصفات الخاصة بها ولكن نتيجة للضغوط الداخلية والخارجية فقد جرى إلغاء نظام الاحتساب في ١٨٥٤م.

ومع تعدد الآراء بين فقهاء المسلمين حول جواز التسعير وعدالته فقد أولى العثمانيون عناية كبيرة بنظام التسعيرة بغية توفير عوامل الرفاه للأهالي وكان زعماء الحرفيين والتجار يقومون بإجراء عملية تقدير الأسعار بحضور القاضي والمحتسب ومع إن منفعة الاهالي هي الأمر الذي يؤخذ بنظر الاعتبار إلاّ أنهم كانوا يحاولون أن يحددوا للحرفيين والتجار قدر من الربح، وقد ظل نظام التسعير مطبقاً حتى أواسط القرن التاسع عشر، وبعد التغييرات التي طرأت على الساحة الاقتصادية والتي أودت إلى تدهور التجارة فقد نظام التسعير أهميته وكانت النتيجة إن تُركت الحرية للأسعار فيما عدا بعض المواد الغذائية كالخبز واللحم.

وبسبب محدودية المواد الخام كان من الضروري تحديد عدد الدكاكين والاسطوات المخصصة لكل طائفة والورش وذلك للحفاظ على نوع من التوازن بين الإنتاج والسوق أي بين العرض والطلب فقد وضعت الدولة في القرن الثامن عشر نظاماً يحظر فتح دكان وممارسة المهنة مالم يكن صاحبه حائزاً على حق (كدك) وهو نوع من الامتياز والانحصار في الوقت نفسه وألكدك نوعان هوائي ومستقر ونجد إن الدولة تزيد في عدد ألكدك إذا زادت الحاجة إلى حرفة معينة أما إذا قلت الحاجة أعادوا بعض ألكدك إلى الخزانة التابعة لها وكان للتدخلات الأجنبية أثر في إلغاء هذا النظام فنجد إن معاهدة (بلطة ليماني ١٨٣٨) سمحت بممارسة كافة أنواع التجارة وأصبح من حق كل فرد عثمانياً كان أو أجنبياً أن يمارس الحرفة التي يريدها وتم إلغاء النظام نهائياً عام ١٩١٣.

وكانت الدولة بين الحين والآخر تتدخل في بيع وشراء السلع فكان الملح واحد من المواد التي احتكرتها الدولة منذ عهودها الأولى وقد دخل خزانة الدولة بفضل هذا النظام الاحتكاري قدر لا

يستهان به من المال وعرف هذا النظام في القرن التاسع عشر باسم اليد الواحدة. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر طبقت الدولة نظام الاحتكار اعتباراً من عام ١٨٢٨م على بيع بعض السلع والمحاصيل بشكل أوسع لتحول دون غش المحتكرين وتوفير المال اللازم لنفقات الجيش وكانوا ممثلوا الأصناف يشترون المواد الخام من الدولة ويوزعونها على المعلمين، إلى إن ضغوط التجار الأجانب الذين لم يرتاحوا لهذا النظام وفي مقدمتهم الانكليز قد أسفرت عن إلغاء النظام برمته عام ١٨٣٨.

واستعرض البحث المنشأة الصناعية الثقيلة التي أقامت من أجل تصنيع الآلات والمعدات التي كانت تحتاجها الجيوش، والصناعات الخفيفة التي تخدم المستهلك العثماني والصناعات الناشئة والمكرسة لأسواق التصدير العالمية.

تمهيد:

لدراسة واقع الهيئات الاجتماعية بصورة عامة والتنظيمات الحرفية بصورة خاصة لابد من التعرف على واقع التجمعات البشرية التي تنتمي لها تلك الهيئات أو التنظيمات. ولما كان مجال دراستنا هذه هي التنظيمات الحرفية في العهد العثماني، لذا سنتناول الديناميكية الافقية للتجمعات البشرية التي كانت تعيش داخل حدود الدولة العثمانية بدراسة مبسطة عن طبيعة المجتمع العثماني وعلى أشكال تنظيم تلك الجماعات وتشكيلة العلاقات القائمة فيما بينها اعتماداً على التوزيع الجغرافي للسكان، ابتداءً من البدو الرحل الذين لم يعتادوا حياة الاستقرار ثم أهل الريف الذين يمتهنون الزراعة التي هي عماد الاقتصاد العثماني وانتهاءً بأهل الحضر الذين يسكنون المدن.

فالبداوة مصطلح يطلق على نمط من الحياة البشرية في مناطق شاسعة المساحة، لا تتوفر فيها مطالب الحياة الأساسية من مياه ونبات إلاّ بقدر ضئيل جداً[١]، لا يكفي للهيئات الاجتماعية من ممارسة حياة عاملة منتجة[٢].

ولكن رغم الفروقات الشاسعة بين طبيعة حياة البدو وحياة أهل المدن والقرى، إلاّ أن هناك حقيقة يقرها الانتروبولوجين، إن البداوة ليست مرتبة توحش وبدائية في سير تطور المجتمعات البشرية بل هي طراز حضاري قائم بذاته[٣]، نظمته لهم القوانين الطبيعية.

فالبدو الرحل يتشكلون على هيئة تجمعات تسمت بأسمائها أو بأسماء الارض التي تنقلت بينها، وهذه التجمعات تنقسم فيما بينها إلى قبائل وعشائر ويتفرع عنها وحدات أصغر[٤]، اعتادوا حياة التقشف والكفاف، لذا فإن مفهوم الاقتصاد البدوي لم يكن يتعدى اقتناء الابل والخراف لتضمن له البسيط من المأكل والملبس

والمأوى[٥]، يجوب الصحاري بحثاً عن منبع ماء أو منبت عشب لابله وماشيته، فإذا أجدبت أراضيه يهب غازياً من أجل البقاء، وحتى يكون فارساً مقداماً غازياً مغواراً يكون سلاحه رفيقه في الليل والنهار، حياته حذر دائم، وحل وترحال، فتمحورت ذهنيته الاقتصادية حول قاعدة ((امتلك ما خف حمله وغلا ثمنه وكثرت منافعه واستعمالاته))[٦]، يأنف كل ما يقيد حركته. ولما كان امتهان أية صنعة يحتاج إلى آلات وأدوات توجب على صاحبها الانشغال والاهتمام بها، وتلزمه الاستقرار وهذا يتعارض وما اعتاد عليه البدوي من كر وفر والاستماتة في سبيل الدفاع عن عشيرته، لذا فإنه يحتقر المهنة ويراها مشتقة من المهانة، وإذا ما وجد في أوساطهم من امتهن صنعة فلابد أن يكون من غير ابناء العشيرة أو من الذين لا شأن لهم من حسب أو نسب أو من أقوام من غير العرب[٧]، أن كلمة صانع التصقت بالعبيد فإذا أراد أحد من البدو تحقير شخص بكلمة، قال له يا ابن الصناع[٨]، لذا نجد أن العمل الرئيسي الذي يقره المجتمع البدوي هو تربية الماشية، فهي مصدر غذائهم ومصدر لألبستهم وخيامهم التي نسجوها من صوفها ووبرها وشعرها، وأكثر ما ينسجون السجاد والأجولة وجلال الدواب والأكلمة، وللسجاد والكليم التركماني شهرة واسعة[٩]. وفي أثناء رحلاتهم الموسمية يذهبون إلى الأسواق القريبة ويتقايضون على الفائض من منتجاتهم[١٠]، وكان لكل عشيرة بوجه عام حياة اقتصادية مغلقة يكتفون ذاتياً من خلالها. وقد سنّ العثمانيون في قانوننا ما تهم رسماً يؤدوه للدولة قدره أفجه[١١] واحدة عن كل خروفين ورسم حظائر (اغيل رسمي) قدره خمسة اقجات عن كل قطيع غنم يضم (٣٠٠) رأس[١٢]، كما كانوا يمارسون الصيد في الشتاء وتقوم بعض العشائر أيضاً بصناعة السهام والأقواس للدولة[١٣]، وبعض منهم تستخدمهم الدولة في حراسة الطرق والمفارق والممرات الجبلية وفي شق الطرق وإصلاحها وإقامة الجسور والقلاع والموانئ وفي حماية القوافل التجارية[١٤]، ولما أخذت الدولة منذ القرن السابع عشر في اتباع سياسة توطين تلك القبائل والعشائر أسفر ذلك عن تفتت القبيلة الواحدة واضطرت لحياة الاستقرار [١٥].

أهل الريف:

لم تكن المناطق الريفية وليدة العهد العثماني، وإنما هي أصل للحضر، إذ تشير الدراسات الحديثة عن نشأة المدينة المرتبطة بحدوث ثورة تقنية، حدثت كما يذكر في الألف الخامس قبل الميلاد[١٦]، أدت إلى زيادة الإنتاج الزراعي ووفرته، فأدى ذلك إلى بلورة الهيئات الاجتماعية

واصطفاف فئاتها من القادة والجند والمفكرين والتجار وأصحاب الحرف جنباً إلى جنب مكونين مجتمعاً مختلفاً عن المجتمعات الريفية والبدوية(١٧)، إلاّ أن هناك ظروف حتمت على كثير من المناطق الريفية أن تبقى محتفظة بخصوصيتها الريفية، إضافة إلى مناطق ريفية أوجدتها السياسة العثمانية نتيجة لإجبار بعض العشائر على الاستيطان، وعليه فإن الجانب الأكبر من الناس خلال فترة موضوعة الدراسة هذه، يسكنون القرى والأرياف(١٨)، ويختصر عملهم الأساسي في الفلاحة، وحتى يتمكنون من مواصلة الحياة الاجتماعية خلال تلك الحقبة التي انعدمت فيها سبل المواصلات ولم تظهر حركة اعمار واضحة، إلاّ في مراكز المدن الكبيرة، اشتغل قسم منهم في اعمال غير الزراعة، كالخياطة والنساجة وصناعة البرادع والحلاجة، وفي الأرياف القريبة من القلاع يوجد بين ساكنيها عدد من اسطاوات القلاع، كالحدادين والنجارين وعمال افران صهر المعادن (كوره جي)(١٩)، ورغم ذلك فإن الزراعة هي المهنة الوحيدة التي يقرها الريفي. أما المهن الأخرى آنفة الذكر كانت من الضآلة بإذ ينعدم وجودها في معظم القرى والأرياف وذلك بسبب نظرة الاحتقار التي كان ينظرها الريفي إلى أصحاب المهن إذ يرى في المهنة ذل وتملق للمشتري وخضوع للسلطة(٢٠).

فكان صاحب الجاه منهم لا يحظر وليمة يدعو إليها حرفي، ويترفعون عن تزويج بناتهم لأصحاب الحرف لأنهم دونهم شرفاً وأصلاً(٢١)، وليس من شك أن لهذه النظرة أثرها الكبير في تأخر الاقتصاد الريفي، إضافة إلى أن المشهد العثماني الريفي يفتقر إلى زراعة راقية(٢٢) تدفع بالواقع الاقتصادي الريفي إلى أمام وتفتح أمام ابناء ذلك المجتمع آفاق جديدة من العمل والابداع خلال الانخراط في المشاريع الانمائية ليكونوا هيئات حرفية تضاهي الكومونات التي تكونت في الدول الغربية(٢٣).

أهل المدن:

من المؤكد أن المدينة العثمانية ما هي إلاّ امتداد للمدينة الإسلامية في الدول التي سبقتها، ارتبطت نشأتها وتطورها بمعايير حضارية تأثرت إلى حد كبير بتاريخ الإسلام، فلو استثنينا المدن الكبيرة المعروفة آنذاك، نجد أن معظم المدن العثمانية نشأت على هيئة قصبات (مدينة صغيرة)(٢٤)، لأن ظروف نشأتها كانت مرتبطة بهدفي الجهاد والفتح، فما أن استقرت هذه المدن حتى كانت بمثابة سوق تجري فيها عمليات تبادل السلع بينها وبين القرى التي تحيط بها(٢٥).

كما أن العثمانيين أقاموا من هذه القصبات والمدن التي ورثوها من السلاجقة، أو التي استولوا عليها بالفتح، كثيراً من المؤسسات الثقافية والاجتماعية

كالجوامع والمدارس ودور الضيافة ودور الشفاء والقشلة وغيرها من المؤسسات التي تعنى بالنشاطات العسكرية والدينية والصناعية والتجارية وكل ما يدعم البنية التحتية اللازمة للتطور الذي تنشده الادارة العثمانية في توفير الرفاهية للمجتمع المدني على وجه العموم(٢٦).والجدير بالذكر أن سياسة التوطين التي اتبعتها الدولة العثمانية منذ بداية تكوينها ولأسباب مختلفة لا مجال لذكرها ساعدت على الزيادة في عدد السكان مما كان له الأثر البالغ في نمو الهيئة الاجتماعية داخل المدينة والتي تتكون في أغلبها من أربع فئات، فئة العسكريين وفئة التجار وفئة أرباب الصنائع، أما الرابعة فتشمل قطاعات أخرى من الناس مثل الباعة المتجولين الذين لم يدخلوا ضمن تشكيلات أرباب الصنائع، والعاطلين عن العمل، والسادات الأشراف الذين اعترفت لهم الدولة بشرف النسب، وفي المدن الرئيسية يوجد الدبلوماسيون والتجار الأجانب(٢٧). وعند استعراضنا الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المدن العربية في العهد العثماني، نجد أن صورها متشابهة في عمومياتها وأن اختلفت جزئياتها باختلاف ظروف إحداها عن الأخرى، لأن المقومات التي قامت عليها المجتمعات فيها تكاد تكون واحدة والأنظمة التي وضعها السلاطين العثمانيون لحكمها واحدة(٢٨).

وفي دائرة ضوء التشابه هذا، تظهر لنا وجهات نظر متفاوتة للعمل وللحرفيين، فعلى الرغم من أن الإسلام ومن خلال الآيات القرآنية والاحاديث النبوية قد أقر العمل وواجبه(٢٩)، مما دفع بعض الفقهاء أن يرفعه إلى مستوى الفريضة ومنهم حسن كافي الاقحصاري الذي يحرم ترك الشخص بلا عمل، ويميل إلى الرأي الذي يقر قتل من لا عمل له(٣٠)، إلاّ أن الدينامية الافقية للمجتمع العثماني كانت متفاوتة السرعة ومقيدة بطبيعة البشر والمناطق الجغرافية والحالة الاقتصادية وسياسة الدولة. ولو فرضنا أن هذه الدينامية أي التغيير الذي حصل كان تطوراً إلاّ اننا نجد أن العشائر التي انتقلت من حياة البداوة إلى حالة الرعي وشبه الترحل أو إلى حالة التوطن الدائمي ظلت متأثرة في حياتها الاقتصادية والاجتماعية بكثير من عاداتها وتقاليدها ومنها نظرتها إلى الصناعة والأعمال الحرفية التي كان يشوبها الاحتقار وعدم الاحترام، كما لعبت التقسيمات الاجتماعية في المدينة دوراً هاماً في تباين النظرة إلى فئات المجتمع المديني إذ كان الحرفيون يشغلون اسفل السلم الاجتماعي(٣١)، كما وصفوا بالرقاعة والسفه والغوغاء(٣٢)، وإذا ما نبغ احدهم في مجال العلم والأدب يعاب عليه صنعته ويحجب عنه نبله(٣٣)، وفي اعتقادنا أن للموروث

من البداوة كان له شديد الأثر في نشر ثقافة الازدراء هذه، عززها الواقع الاقتصادي الذي كان يعيشه الحرفيون على وجه العموم. إلاّ أن شيئاً من التغير حصل بعد الغزو المغولي في القرن الثالث عشر أصبحت الطرق الصوفية تمارس تأثيراً كبيراً على المجتمع وكان من شروطها أن يكون الشخص المنتمي مسلماً صاحب حرفة[٣٤]، فأنخرط غالبية أصحاب الحرف من تشكيلات الفتوة مما جعل الاحتراف والفتوة أمران لا ينفصلان[٣٥]، وكانوا ينتظمون في طوائف حرفية، تختص كل طائفة بصنف معين[٣٦]، وأدى تصنيف التجارة والحرف في الأسواق إلى توليد شعور قوي بالمصلحة المشتركة، تسبب في ظهور تكوينات اجتماعية من أصحاب الحرف (نقابات بمفهوم العصور الوسطى) يعملون ضمن منظومة متكاملة من القواعد التي تقررت فيها أدق التفاصيل سواء في الجانب الخلقي أو في الجانب المهني[٣٧]، ويبدو أن تطورات داخلية حصلت في الحرف، دفعت هذه التنظيمات لبلورة هيكليتها التراثية وفق تدرج حرفي[٣٨]، ويعكس نظام الأخية في الاناضول في القرن ٦هـ/١٣م صورة من صور التكوينات الحرفية، إذ أن نظام الأخية نسبة إلى ((أخي أوران)) شيخ الطائفة كان عبارة عن جمعيات تضم أصحاب الحرف، وأدى الجهاد في الأناضول والحرب على حدود الدولة الإسلامية إلى اندماج الفتوة مع مبادئ الصوفية بتقاليد الحرفة، وكان لجماعة الأخية دورهم البارز في قيام الدولة العثمانية[٣٩]، ومع نمو نزعة الحكم المطلق والمركزية أخذت الدولة تسيطر عليهم[٤٠]، وهكذا فقدت الأخية كثير من فعالياتها السياسية والفكرية ولكنها حافظت على التعاليم الروحية والأخلاقية. وغدت التنظيمات الحرفية في العهد العثماني نقابات تشرف من خلالها الحكومة على الحرفيين، إذ أن التنظيم على أساس الحرفة يسهل تجنيد الحرفيين وقت الحرب وجمع الضرائب منهم عند السلم[٤١]. ومن المؤكد أن جميع مدن الدولة العثمانية كانت تضم المسلمين وغير المسلمين، كما أن تعلم الحرفة مسموح لجميع الأشخاص بمختلف دياناتهم، إذ أكدت الوثائق العثمانية عدم وجود تحفظ لدى المسلمين من قبول صبايا من أهل الذمة ليعلموهم الحرفة[٤٢]، إلاّ أن أغلب التنظيمات الحرفية (النقابات) كان اعضاؤها من دين واحد[٤٣]، وكانت هناك تنظيمات تضم المسلمين وغير المسلمين[٤٤]، إلاّ أن الخلافات التي ظهرت بينهم في القرن الثامن عشر أوجبت الفصل بين نقابات المسلمين عن غير المسلمين[٤٥].

التنظيم الهيكلي للطوائف الحرفية: إن التطورات التي حصلت في الحرف أكسبها تنظيمها العام الذي يتجسد في تنظيم العلاقات داخل الطائفة

وعلاقاتها الخارجية مع الطوائف الأخرى أو مع الدولة لذا أوجدت في جميع الطوائف الحرفية مجموعة من الأشخاص أوكلت إليهم أداء مهام كل حسب اختصاصه.

يعد السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠ – ١٥٦٦م أول من جلب من أوروبا بعد غزوه لها مائتي قانون في مختلف الاختصاصات ومنها القوانين المتعلقة بأصحاب المهن التي اقتبسها من قوانين المهن الأوروبية وهي قوانين لا تتصادم مع قوانين الشريعة الإسلامية[٤٦] وفي القرن السادس عشر كان ما يقارب ألف صنف في استنبول وتتجمع حوالي خمسين مجموعة، فالفرد في عزلة وحده لا وجود له في الامبراطورية العثمانية وبما أنه لا يمكن التفكير في أي تجمع سياسي أو أي تمثيل قومي أو محلي فإن الاطار الوحيد للحياة الاجتماعية هو المهنة وكل يجد فيها العون والحماية سواء في ممارسته المهنة أو في الظروف المجهولة[٤٧]، ويبدو أن تطورات داخلية حصلت بمرور الزمن في الحرف، اكسبتها تنظيمها العام وظهر التدرج الحرفي كالآتي:

١– هيئة الاختيارية:

مجموعة تتشكل من كبار الأساتذة والحرفيين المحنكين وتعرف أحياناً باسم (هيئة الشيوخ) (اختيار لر)[٤٨]، وهذه الهيئة تسيطر على كل شؤون الحرفة، فهم الذين ينتخبون الشيخ، ويبدون نصائحهم وتعليماتهم للشيخ في كل الأمور التي تهم الحرفة[٤٩]، ومن أعضاء هيئة الاختيارية هذه يتم انتخاب عدد من الاعضاء المتمرسين لتشكيل ما يسمى بأهل الوقوف (أهل الخبرة)[٥٠] ويصل عددهم في التنظيمات الواسعة إلى ستة[٥١]، في بعض المناطق يتم من بينهم اختيار (باغيت باشاوات)[٥٢] ويعتبرون الرؤساء الحقيقيون للتنظيمات الحرفية أحياناً[٥٣]، وهؤلاء يمثلون الدولة في عمليات تحديد الاسعار والاشراف على دمغ المكاييل والموازين، ويرجع إلى رأيهم عندما يلزم الأمر معاقبة أحد الحرفيين[٥٤]، ويساعدون الشيخ في وضع مواصفات منتجات الحرفة وأسعارها[٥٥]، ومتابعة مدى التزام الأعضاء بالمواصفات والأسعار المقررة[٥٦]، ومن مهامهم تقسيم العمل بين معلمي الطائفة والتأكد من ممارسة الحرفة في الأماكن المحددة لها[٥٧]، كما أنهم مسؤولون عن ترقية الاعضاء في الحرفة لأنهم المخولون بالحكم على المؤهلات الفنية للأعضاء[٥٨]، وفي بعض المهن يحددون اسماء المعلمين الذي يسمح لهم بممارسة الحرفة، وذلك لابعاد الجهال من ممارسة المهنة[٥٩]، واكثر المهام مسؤولية، هي عزل الشيخ من منصبه إذا لم يأخذ بنصائح وتعليمات الهيئة[٦٠]، وهناك

طوائف توكل بعض هذه المهام إلى شخصيتين هما النقيب والباشي، وينتخبان بنفس الطريقة التي يتم فيها انتخاب الشيخ أو الكتخدا مع استثناء شرط اتقان الحرفة[٦١]، وهاتان الشخصيتان إذا ما وجدتا، فإنهما يمثلان الشيخ في تنظيم العلاقات الداخلية والخارجية لتلك الطائفة.

كما تنتخب الهيئة شخصاً يكون استشاري في أمانة العاصمة (استانبول شهر آمانتي) وذلك كممثل عن الحرفيين في (مجلس وآلا) الذي تأسس مع تأسيس أمانة العاصمة سنة ١٨٥٤م لتقديم الخدمات البلدية[٦٢].

فالنقيب عادةً ما يكون اكبرهم سناً وأكثرهم خبرة ويتم اختياره على أن يكون مسؤولاً عن الأمور الداخلية للطائفة، إذ يقوم بتنظيم العلاقة بين الحرفيين والشيخ أو الكتخدا ويقسم المواد الخام بين المعلمين ويدير مراسم التمنطق بالمئزر ويسعى لفظ المنازعات بين الاسطاوات وإحالة المستعصي على الحل منها إلى الشيخ أو الكتخدا[٦٣].

أما الباش فقد اختارته هيئة الاختيارية في بعض الطوائف الدمشقية وأوكلت إليه مهمة تقديم ما يحتاجه الوالي من منتجات الطائفة، ولابد من أن الطائفة التي اتبعت هذا الأسلوب، اختارت أشخاصاً لديهم القدرات المالية لتلبية احتياجات الوالي، مقابل امتيازات منحتها الطائفة لهذا المنصب[٦٤]. ومن الشروط الواجب توفرها في الشيخ المنتخب إتقانه الحرفة وأي من الشروط الواجب توفرها في المعلم حتى يتم انتخابه شيخاً أن يكون معروفاً بنبل الأخلاق ومجرباً بقراراته العادلة وله خبرة في مجال الحرفة[٦٥].

٢- الشيخ:

تتميز التنظيمات الحرفية عن التنظيمات الاجتماعية الأخرى بتكوينها الهرمي المحكم الذي يرأسه غالباً (الشيخ) منتخب من الأساتذة البارزين في الصنف[٦٦]، ولا يعد هذا الاختيار (الانتخاب) رسمياً ما لم يحضر الشيخ المنتخب وأعضاء (الهيئة الاختيارية)[٦٧] إلى المحكمة ويقرون أمام القاضي بهذا الاختيار ويقوم القاضي بتنصيب الشيخ رسمياً، وبإصدار حجة موقعة تسجل في سجل المحكمة[٦٨] وقد شغل هذا المنصب في عهد من العهود في بعض الولايات العثمانية بأشخاص كانت تعينهم الدولة ويطلق عليهم كتخدا ويخفف بـ (كهية)[٦٩] لتكون إدارة السوق أو الصنف عوناً للحكومة في جمع الضرائب[٧٠].

والواقع على وجه العموم إن تعين الدولة لكتخدا لم يكن ظاهرة عامة[٧١]، إذ كان يجري في بعض الأحيان انتخاب الكتخدا عند اجتماع المسلمين وغير المسلمين في تشكيل واحد وخاصة في العهود الأولى[٧٢]، ثم بعد ذلك راحوا ينتخبونه من فريق الأغلبية السائدة في التشكيل[٧٣] ولما راح

غير المسلمين في تنظيم أنفسهم داخل تنظيمات مستقلة خاصة بهم قدموا على انتخاب كتخدا خاصة بهم[٧٤].

وقد تنتقل المشيخة بالوراثة من الأب إلى الابن وهذا الانتقال لا يكون مخالفاً لقاعدة الانتخاب لأن أعضاء الهيئة سيكون لهم رأي في الشيخ الجديد وإذا وجدوا من هو أكفاء منه انتخبوه[٧٥].

إذ كانت فئة أرباب الصنائع والحرف تشكل عنصر أساسي في العهد العثماني ولما كانت مهمة شيخ السوق الفصل والمنازعات التي تحدث بين تجار السوق بعضهم البعض أو المنازعات التي تحدث بين أحد التجار والعملاء فهي امتداد لشخصية صاحب السوق في العهود التي سبقت العهد العثماني[٧٦]. وبذلك يتضح أن صاحب السوق ليس هو المحتسب الذي كان له الاشراف العام والتفتيش وتدقيق الادوات، والمكاييل والوقوف على الالتزام بالأسعار.

ولما اتسعت مسؤوليات شيخ السوق في العهد العثماني إذ اصبح مسؤولاً عن مراقبة السوق الذي هو شيخه، وحل المشكلات التي تنشأ بين التجار أو بينهم وبين العملاء، ويقوم بجمع الضرائب المقررة على تجار السوق وتسليمها إلى الإدارة المالية، أو جميع الغرامات التي أصبحت تفرض على التجار في القرن الثاني عشر لذا استدعت هذه المسؤوليات أن يكون للشيخ مساعداً له على محله ساعة غيابه وهو النقيب[٧٧].

الديناميكية التنظيمية للطوائف الحرفية:

إن مراتب الحرف متدرجة من الأدنى إلى الأعلى وبالشكل التالي:

١- الصبي أو المبتدئ: هو الولد الحديث السن يلتحق بالحرفة ولا يعرف عنها شيء ويطلق عليه بالجراق[٧٨] والشاكرد[٧٩].

وعلى الرغم من أن المبتدئ عادةً ما يكون صبي قاصر إلاّ أنه لا توجد سن معينة لالتحاق المبتدئ بالحرفة، إذ أن هناك مهن لا يمكن أن يكون المبتدئ صغيراً مثل مهنة الطب، إذ يكون المبتدئ بالغ عاقل ويطلق عليه لقب التلميذ[٨٠]، كما أن هناك بعض الأشخاص يلجأون إلى تغير حرفهم ويبدأون تعلم مهنة أخرى وهم في سن متقدمة. لذا فإن اطلاق كلمة المبتدئ على هذه المرحلة هي أدق من كلمة صبي، ولما كان معظم شخوص هذه المرحلة هم من صغار السن لذا فإن كلمة صبي هي الأشمل.

عندما يلتحق الصبي أو المبتدئ يجرى احتفال يحضره بعض أعضاء الحرفة، تقرأ فيه سورة الفاتحة ويربط المبتدئ مع معلمه، لذا يطلق على هذا الاحتفال بالالتحام[٨١]. أما المدة التي يمضيها المبتدئ في تعلم الحرفة متفاوتة بين

منطقة وأخرى، فمثلاً في مصر يمضي مدة تتراوح بين عاميين إلى سبعة أعوام(٨٢)، أما في بلاد الاناضول يمضي المبتدئ مدة ألف يوم ويوم(٨٣)، أما في سوريا والعراق فإن تعلم الحرفة لا يحدد في مدة زمنية وإنما على مقدار تقدم المبتدئ في التعلم(٨٤)، وخلال هذه المدة لا يستطيع المبتدئ أن يغير معلمة أنه لن يقبل عند معلم آخر(٨٥)، إلاّ في ظروف خاصة يتدخل فيها شيخ التنظيم لادخاله في خدمة معلم آخر(٨٦).

يتعلم الصبي من معلمه أصول الحرفة ولا يآل المعلم جهداً في تربيته أخلاقياً(٨٧)، وليس على المعلم خلال هذه الفترة أية التزامات مالية ثابتة يقدمها إلى المبتدئ، إلاّ أن في بعض المناطق يتكفل المعلم بالمصروف اليومي للمبتدئ(٨٨). وفي مناطق أخرى يتوجب على الصبي إحضار وجبته اليومية(٨٩). وعندما يتعلم المبتدئ أصول الحرفة يسمح له بإنجاز بعض الاعمال البسيطة بتوجيه من معلمه.

الأجير:

عند اكتساب الصبي المهارات التي تمكنه من المساعدة في العملية الإنتاجية، ويثبت تقدماً في تعلم الحرفة يبدأ بالحصول على أجر اسبوعي، هذا الأجر يزداد بزيادة مهارته، وحتى يرتقي الصبي إلى هذه المرتبة ينظم له احتفال العهد مع استاذه، يدعى إليه بعض أعضاء الحرفة ويفتتح بقراءة الفاتحة وفي احتفال العهد هذا يفرض المعلم على الصبي مجموعة من المبادئ الخلقية التي تغرز فيه الإيمان، ويلقي مجموعة من النصائح ويذكر بعض عادات الرسول i.

وينتهي الاحتفال بتلاوة آي من الذكر الحكيم، وفي بعض الاحيان يكون حفل العهد مع المعلم مصحوباً بوليمة(٩٠).

غالباً ما يكون الأجير بالغ عاقل يتولى إدارة شؤونه الخاصة ويستطيع أن ينتقل في العمل من معلم إلى آخر وليس لمعلمه ولاية عليه(٩١)، كما أن له حق اختيار طريقة تقاضي أجره، فقد يتقاضى أجره يومياً، أو يختار العمل بالمناوبة أي لا يقبض اجرته اليومية كاملة، وإنما يتقاضى ثلثها والباقي يقتطعه المعلم لتغطية مصاريف الأجير اليومية(٩٢)، كما أن هناك طريقة فرضتها طبيعة العمل إذ من الأفضل لكل من الأجير والمعلم أن يتم تحديد الأجر وفق الإنتاج(٩٣).

يذكر د. عماد عبد السلام أن فقيهاً بغدادياً من أهل القرن السابع عشر(٩٤) صنف نوعين من الأجراء هما(٩٥):

الأول: الأجير المشترك: وهو الذي يقوم بأعمال خدمة لعدد مختلف من الناس في وقت واحد.

الثاني: الأجير الخاص:- وهو الذي يستحق الأجرة بتسليم نفسه في المدة التعاقد عليها وإن لم يعمل. وإضافة لما تقدم نجد أن أجرة العامل تزداد

بزيادة مهارته لذا على الأجير أن يسعى جاهداً لاتقان حرفته لتحقيق غرضين الأول الحصول على أجر أعلى، والغرض الآخر ليكتسب حق الارتقاء إلى درجة الصانع[٩٦] بعد أن يدخل امتحان أمام هيئة الاختيارية فإذا اجتاز الامتحان بنجاح عندئذ يقام احتفالاً يرتدي خلاله الأجير ولأول مرة اللباس الخاص بأهل تلك الحرفة، أي يسمح له بارتداء السروال والبشتمال أو الصدرية[٩٧] ثم يشدون على خصره بالشد أو يربطون عليه المئزر[٩٨]. وفي حفل الشد هذا يدخل الأجير سياج الطائفة بعد أن يحزم في هذا الاحتفال بحزام الطائفة على يد النقيب بحضور الشيخ وقبل بدأ الاحتفال يطلب النقيب من زملاء المرشح تصفية ما بينهم وبين الأخير من منازعات، ويفتتح الحفل بقيام كل عضو بقراءة الفاتحة، ويهدي كل منهم الشيخ عودا اخضر[٩٩]، ثم يقوم المرشح بمناشدة الحشد أن يطلبوا من الشيخ أن يستجيب لمعلمه وتبدل عضويته بالطائفة[١٠٠]، فإذا لم يعترض من الحشد أحد، يتوضأ ويصلي ثم يعقد من حزامه أربع عقد، واحدة لمعلمه والثانية للشيخ والثالثة للطائفة والرابعة لإمام العلوم علي بن أبي طالب (ع)[١٠١]. ومن المؤكد أن منهج الفتوة أجاز شد أهل الذمة[١٠٢]، إذ نجد غير المسلمين كانت تراعى عاداتهم في حفل الشد، فالمرشح المسيحي يكتفي شده بالحزام وتلاوة فاتحة الانجيل[١٠٣]. أما اليهودي فتتلى عليه الوصايا العشر[١٠٤]، وعادة ما يتحد هؤلاء في الطوائف المشتركة ويسمى لهم أساتذة أو معلمين (أباء بالكار) من المسلمين[١٠٥]. أما إذا لم يجري شد الأجير على الرغم من مهارته في الحرفة فتبقى اجرته منخفضة[١٠٦].

الصانع:

هو الأجير الذي اتقن حرفته واجتاز امتحاناً أمام هيئة التنظيم (هيئة اختيارية) بنجاح ونظم له حفل الشد كما أسلفنا، إلاّ أنه لم يصل إلى درجة المهارة التي يتمتع بها المعلم، ويطلق عليه بعض المناطق بـ (القلفة)[١٠٧]، وعندما يصل العامل إلى هذه المرحلة، يعمل كصانع مع المعلم بموجب عقد يحدد فيه مدة العمل والأجرة، كما ويتفق على الكيفية التي يتقاضى العامل أجرته[١٠٨].

إن دخول العامل في عضوية التنظيم وحصوله على درجة الصانع ترفع من قيمة الاجور التي يتقاضاها، كما أن وضعه القانوني يتغير ويصبح مسؤولاً عما يستلمه من حاجيات وأغراض، وهو ملزم بردها[١٠٩]، لذا نجد أن بعض الحرف اشترطت على الصناع احضار كفيل يكفله في الذمة والمال عند شيخ السوق، وإذا لم يستطع

الصانع احضار كفيل فإنه يمنع من ممارسة تلك الحرفة[١١٠].

يبدو أن مدة بقاء الصانع في هذه المرحلة متفاوتة من منطقة إلى أخرى كما أنها مختلفة من صانع إلى آخر[١١١] يحسمها الاحتراف في الحصول على درجة المعلم (الاوسطي) والاحتراف هذا لم يكن محدداً بالمهارة حسب، بل يتعدى إلى ما يتمتع به من حسن الأخلاق التي تؤكدها علاقته الجيدة مع زملائه وعنايته الأبوية بالصبية المبتدئين وتعامله الودود والصادق مع الزبائن[١١٢] وأن ينجز أي عمل يطلبه منه معلمه باتقان[١١٣]. وغير ذلك من الصفات والمزايا وإضافة لذلك يلزمه أن يمتلك رأس مال يمكنه من فتح دكان، مع توفر دكان فارغ في تلك الحرفة[١١٤]، وعند توفر كل هذه المتطلبات يقوم معلمه (الاسطى) باخبار الكتخدا أو النقيب بأن الصانع (القلفة) وجد لنفسه دكاناً، فيحدد يوم الاحتفال، ويراعى أن تكون احتفالات الترقية هذه في موسم الربيع[١١٥]. يذكر الدكتور عيسى أبو سليم (أن من الصناع من يشد في النهار ذاته صانعاً ومعلماً وذلك عندما يسأل الشيخ أثناء الاحتفال هيئة الاختيارية: ما قالت الاخوان هل يستحق مصانعة؟، ويضيف سؤالاً آخر هل يستحق معلمية؟ فإذا كان الجواب لا، يقول له الشيخ: ((حاجتك هلق مصانعة إنشاء الله السنية الجاية تصير معلم))[١١٦]، وإذا كان مستحقاً يجاب إلى طلبه، فينزع عنه مئزر الصانع (القلفة) ليضع بدلاً منه مئزر الاسطى[١١٧].

ينتهى احتفال الاجازة هذا ويدفع المجاز مبلغاً من المال ليحصل على سند الاجازة من الشيخ، هذا السند هو بمثابة وثيقة تجيز له ممارسة الحرفة[١١٨].

المعلم:

هو الشخص الذي بلغ ذروة المهارة في عمله وأصبح له الحق في أن يستقل بعمل خاص به، بعد أن اجتاز احتفال الاذن أو الاجازة[١١٩] وحصل على سند الاجازة الذي يستخدمه خاصة عند تغير محل إقامته لكيلا يخضع لاختبار آخر يثبت به مهارته[١٢٠].

لابد من الإشارة إلى أن حفل الاذن أو الاجازة هذا يختلف عن حفل الشد للصانع، فالمعلم الجديد لا يسمى له أبا بالكار ولا يؤخذ منه العهد بالركوع وإنما يكتفى بتأكيده بالمحافظة على أصول الحرفة والكار[١٢١]، لا يرتفع على أحد وأن يجعل دأبه الهدوء، لازم الهيبة كثير السكوت، يكبت جماح غضبه، يتأن غير عجول للجواب، يروض تلامذته ويؤلف بينهم ويحرضهم على العمل ولا يعاتبهم إلاّ في خلوة[١٢٢]. يعرف المعلم في بعض المناطق بالاستاذ[١٢٣] وتختصر إلى (اسطا) ونرى هذه التسمية استخدمت بشكل واسع

في مصر[١٢٤]. ولما كان للمعلم الجديد الحق في فتح دكان مستقل واستخدام صبياناً وصناعاً وتصبح له حصة من العمل تقررها له الهيئة الاختيارية نجد أن بعض المعلمين حاولوا تأخير ترقية صناعهم تحاشياً منافستهم[١٢٥]، وفي ضوء العرف السائد بين أرباب الحرف نجد أن المعلم المتمرس يستطيع المشاركة في إدارة شؤون الحرفة، عليه نستطيع القول أن المعلمين المتمرسين يشكلون قاعدة هرم التنظيم الهيكلي للطائفة الحرفية.

حقوق الحرفيين:

أخرج الفقيه البغدادي مجموعة من الضمانات التي تضمن حقوق الحرفيين عن مذهب أبي حنيفة النعمان منها[١٢٦]:

١- لا يسأل الحارس المستأجر لحفظ الخان إذا ما سرق ويطالب بتعويض لأنه يحفظ الأبواب، أما الأموال فهي بيد أربابها[١٢٧].

٢- صاحب المحل المستأجر لحفظ الامتعة غير مسؤول إذا ما سطا سارق على أمتعته أثناء غيابه[١٢٨].

٣- لا يدفع الحرفي مثل النساج والحداد والقصار (يقصر الوان الملابس) والدباغ تعويضاً عن شيء فقد من محل حرفته أو تلف بغير سبب منه[١٢٩].

٤- للحرفي الصباغ حق الاحتفاظ بالسلعة عند مماطلته بالسعر وليس مسؤولاً إذا ما تلفت أو فقدت[١٣٠].

٥- اعفى الاطباء والجراحين عموماً من مغبة أعمالهم إذا ما هلك مرضاهم دون تقصير واضح منهم[١٣١].

٦- أعفى الملاحين من المسؤولية إذا ما غرقت سفنهم المحملة ببضائع غيرهم حتى وإن كان غرفها بسبب عطب فيها[١٣٢].

٧- أعفى النخاس من أية مسؤولية إذا ما هلك العبد عنده[١٣٣].

٨- يستحق الأجير الخاص اجرته من معلمه من كل الأحوال حتى في حالة تعطله عن العمل[١٣٤].

٩- لا يحق للمعلم أو الأستاذ ضرب صبيه أو تلميذه إلاّ بإذن أبيه أو وليه[١٣٥].

١٠- إذا ما اذن للصبي بالترقي وأصبح صانع اختلف وضعه القانوني إذا يعوض ما يفقد منه أو يتلفه على عكس زميله غير المأذون الذي يتحمل عنه معلمه مسؤولية أعماله كافة[١٣٦].

التنظيمات الحرفية والسياسة:

إن التنظيمات الحرفية لم تستطع أن تبلغ في فعاليتها السياسة حداً يمكنها من السيطرة على السلطة السياسية في المدن، ففي الواقع أنهم كانوا يشكلون عنصراً له أهميته من الناحية الاقتصادية إلاّ أنهم لم يتمتعوا بنفوذ سياسي مؤثر[١٣٧] يتناسب واتساع الشعبية التي تنتمي إليها تلك التنظيمات. وهذا لا ينفي مشاركتهم التنظيمات الاجتماعية الأخرى في تحركاتهم السياسية المؤيدة أو المعارضة للسلطة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ففي عام (١٥٦١م) لجأت الحكومة إلى الحرفيين على شراء كميات كبيرة من السلع المصادرة بأسعار عالية، وباعتماد سعر للذهب لا يمثل سوى ثلث السعر السائد، مما دفعهم للتجمع والتوجه للديوان السلطاني لمطالبة الصدر الأعظم بالعدالة وبعد أن ردوا على أعقابهم قاموا بغلق الدكاكين ورفعوا راياتهم وقد وصل عددهم مائة وخمسون ألف وأغلبهم يحمل السلاح وانتهى الأمر بعزل الصدر الأعظم[١٣٨]. وعندما حاولت السلطة المركزية في استانبول فرض وال دخيل على ولاية بغداد عام ١١٩٢هـ/١٧٧٢م وقفت هذه التنظيمات جميعاً إلى جانب القيادة المملوكية واستطاعت بموقفها ذاك فرض إرادتها على السلطة المركزية[١٣٩] كما كان لهذه التنظيمات دوراً سياسياً هاماً عام ١٢٢٥هـ/١٨١٠م ولأسباب لا يسع مجال البحث ذكرها. لبس أهل اسواق بغداد سلاحهم وقرروا قتل قائمقام المدينة، مما دفع القائمقام للاستعانة بقوات القبائل المجاورة[١٤٠].

وقد أورد المؤرخ أحمد كتخدا الدمرداش في (الدرة المصانة من أخبار كنانة)، كثيراً من الأزمات السياسية والاقتصادية والتي كان لها الأثر البالغ على الواقع الحرفي ويظهر موقف التنظيمات الحرفية في تلك الأزمات[١٤١].

وكان للحرفيين في مصر دوراً سياسياً واضحاً في الأزمات السياسية فعند دخول السلطان سليم إلى القاهرة ٩٢٣هـ/١٥١٧م أمر السقائين بتجهيز جمالهم وأوانيهم ليرافقوا الجيش عند مطاردته السلطان طومان باي الذي هرب إلى الصعيد[١٤٢]، وعند حدوث الاضطرابات أو معارك نجد الحرفيين يخفون دوابهم مما كان له الأثر البالغ من آثاره[١٤٣]. وكان للحكومة موقف واضح في تلك الأزمات إذ أن السلطان كان يزور الأسواق متخفياً في أوقات النقص الحاد للمواد، ويفرض اشد العقوبات على من تثبت عليهم عمليات الغش أو التدليس، وكانت إساءة التجار والحرفيين إلى العامة تعتبر أضعافاً لحكم السلطات لذا كان على السلطان أن يثبت للناس أن توفير المواد للأزمة في حياتهم اليومية، أولى اهتماماته الشخصية[١٤٤]. فيحجم بذلك دور أرباب الحرف في آثاره العامة ويمتص نقمتهم.

التنظيمات الحرفية ومظاهرها الاجتماعية:

استطاع الحرفيون من خلال تنظيماتهم الحرفية توفير وسيلة للتعبير عن مكانتهم في المجتمع، ان من أهم المظاهر الاجتماعية لهذه التنظيمات هي اقامتها لاحتفالاتها في مواسم خاصة بها(١٤٥). إذ تظهر من خلال تلك الاحتفالات الوشيجة التي تربط أعضاء تلك التنظيمات فيما بينهم.

غالباً ما يكون الاحتفال عند مرقد الولي (البير)(١٤٦) الذي ينتسب إليه الصنف. فنجد أن جميع قصابي بغداد كانوا يحتفلون في مواسم معينة عند مرقد (جرمود القصاب) الذي ينسبون إليه تأسيس حرفتهم ويعدونه حامياً لهم(١٤٧)، كما كان صنف الخياطين في بغداد يزورون قبر السيد (ادريس) كل عام في يوم محدد بملابسهم الجديدة المزركشة لاعتقادهم في بسط حمايته عليهم(١٤٨).

تتحد جميع التنظيمات على اختلاف حرفهم في الاحتفال بزيارة ضريح الصحابي سلمان الفارسي في بلدة سلمان باك، ويظهر ذلك الاحتفال مدى التضامن العام بين أرباب الحرف، إذ يعتبرون سلمان الحامي الرئيسي لعموم أهل الحرف ومنه تسلسلت اجازات التنظيمات إلى أصحابها(١٤٩) منذ النصف الأخير للقرن التاسع عشر تحول كثير من تلك الاحتفالات والمواكب الحرفية البحتة إلى مواكب منظمة للاحتفال بالمناسبات الشيعية المعروفة وتحمل تلك المواكب اسماء الأصناف التي تنتمي إليها، وصارت تجري هذه الاحتفالات علناً داخل المدن بعدما كانت تقام ابان القرن الثامن عشر خارج المدن(١٥٠). كما ساهمت هذه التنظيمات في الاحتفالات العامة والخاصة، مثل الاحتفال برؤية هلال رمضان أو الاحتفال بنهر النيل، إذ نجد أن كل صنف يهيء عربة يزخرفها ويزينها وتحمل نموذج من صناعة ذلك الصنف(١٥١).

أما الاحتفالات الخاصة فقد أقام أهل القاهرة مهرجاناً شعبياً احتفالاً بمناسبة ختان ابن بنت السيد عمر مكرم(١٥٢)، وسار فيه أصحاب الحرف المختلفة يقودون عرباتهم(١٥٣) كأنها محل متنقل، فتمر عربة عليها خياط يقص أثواباً ويخيطها، وأخرى عليها صانع الحلوى بأوانيه وأدواته من دقيق وسكر، وأخرى عليها خباز بفرنه وعجينه يصنع الخبز، وهكذا الحرف الأخرى. ويذكر الدكتور هريدي أن العربات التي اشتركت في الاحتفال الذي نضم في حفل عقد قران أبي محمد علي باشا سنة ١٢٢٨هـ/٣١ ديسمبر ١٨٣١ بلغت احدى وتسعين عربة عدا أربع عربات مخصصة للعروس وكان أمام كل عربة يسير أهل الحرفة مشاة خلف الطبول والزمور، وهم

مزينون بالملابس الفاخرة التي كان أكثرها مستعارة[١٥٤]. على الرغم من عفوية تنظيم تلك الاحتفالات إلاّ أنها ترسم صورة واضحة عن الواقع الاقتصادي (الصناعي والانتاجي)، وتظهر وجه من أوجه المستوى الحضاري للمجتمعات التي تنتمي لها تلك الأصناف، إضافة إلى أنها كانت بمثابة اعلانات لنشاطات التنظيمات الحرفية مما يزيد المنافسة التي تساعد على تقديم الحياة الصناعية وازدهارها.

كما أنهم كانوا حريصين على المشاركة في توديع واستقبال حجاج بيت الله الحرام والمشاركة في تشييع جنائز أعيان البلد[١٥٥].

كما شكلت تنظيمات جماعة السقائين والحمالين عنصراً أساسياً من عناصر المظهر الاجتماعي وبحكم ذهابهم من منزل إلى آخر هيء لهم أن ينفذوا إلى أعماق (البيوت) لذلك لعبوا دوراً مهماً في نقل الأخبار ونشرها وساهموا بطريقة مباشرة في الحياة اليومية لأهالي المدن، وكان السقاؤون يستخدمون كوسطاء في المغامرات العاطفية التي افترض وجودها في محافل الحريم[١٥٦].

كما عرف عن الحلاقين اختلاطهم بالناس من مختلف الطبقات واقبالهم على التحدث مع زبائنهم من أمور شتى، إذ كانوا يسمعون كثيراً ويروون كثيراً، فشكلوا وسيلة اعلامية من وقت انعدمت فيه وسائل نقل الأخبار المعروفة حالياً.

التنظيمات الحرفية والتنظيمات الصوفية:

إن حركة التصوف تغلغلت في نفوس العامة لما تحمله من مبادئ وافكار وانضم إليها الكثير من ذوي الحرف والمهن[١٥٧]. كما عرف التصوف الإسلامي جماعات الفتوة وكان من شروطها أن يكون الفتى مسلماً ذو صلاح، وتكسب صاحب حرفة[١٥٨]. ظلت الفتوة طول صدر الإسلام والعصر الاموي وشطر في العصر العباسي مسلكاً فردياً يسلكه بعض الافراد، ويتجلى في أعمالهم، ولم يعرف لأهل الفتوة نظام اجتماعي إلاّ بعد اتصالها بالنصوص[١٥٩].

إذ نجد أن التنظيمات الصوفية والتنظيمات الحرفية تشتهر كما في لزوم توفر شروط أهل الفتوة كالصدق، والوفاء، والكرم، والمروءة وغير ذلك من الصفات التي جاهد أصحاب الحرف في التمسك بها، كما كان لكل حرفة في الفتوة شيخ مرشد يمتد نسبه لأحد الأولياء كما أن التمنطق بالمئزر (بشتمال قو شانمق) أحد المراسيم الرئيسية في الاحتفالات النهائية لدى جماعة الأخية[١٦٠].

كما وأن لشرطي (ربط الشدة) و(لبس السروال) (شالوا گيمه) تحولت إلى مراسيم تقام لمن بلغوا في الحرفة مرتبة الاستاذية[١٦١]. وبلغ الأمر من التداخل بين التنظيمين. أن طريقة الصوفية (هي الشاكردية) في القرن الثامن عشر كانت تشتق

اسمها من الاسم الخاص بالمبتدئين في التنظيم الحرفي (شاكرد)[١٦٢]. كما استمدت التنظيمات الحرفية من طرق الصوفية شعائرها وتقاليدها وأفكارها الروحية، مثل المواكب الخاصة بأعضاءها، ومواسمها في زيارة مؤسسيها وأوليائها[١٦٣]. وكان للفتوة تنظيم متدرج اشبه ما يكون بتنظيم أهل الأصناف أيضاً فهناك الشيخ الذي يتصف بالصدق وأداء الأمانة واجتناب المحارم واحتمال الأذى، والسخاء، والوفاء بالعهد[١٦٤]. ثم النقيب هو الذي ينصبه الشيخ ويكون الواسطة بينه وبين الفتيان وهو الذي يقوم بعملية الشد كما هو الحال في التنظيمات الحرفية، ومهمته الأساسية تحريض الفتيان على التمسك بالفتوة[١٦٥]. أما الرفيق هو الابن بالنسبة للشيخ الذي يكون تفتيه على يده وينتسب إليه، يطيع اوامره ويقضي حوائجه، وعلى الرفاق مساعدة بعضهم مادياً ومعنوياً[١٦٦]، كما ونجد أن مراسيم الانتماء إلى جماعة الفتوة تشبه إلى حد بعيد مراسيم الانتماء إلى التنظيمات الحرفية (الأصناف) إذ تتم عملية الشد والعهد والوليمة بصورة متشابهة لكلا التنظيمين تقريباً[١٦٧].

إن التشابه بين التنظيمين دليل على التأثير المتبادل بينهما، كما أن أغراضها غالبية أرباب الصنائع والحرف إلى منظمات الفتوة جعل من الاحتراف والفتوة حالتين متلازمتين.

التنظيمات الحرفية ونقابة الاشراف:

أطلق على التنظيم الذي يرعى أمور السادات الأشراف ويتولى شؤونهم في المصطلح العثماني اسم نقابة الأشراف (نقيب اشرافلت)[١٦٨]. ولابد من الإشارة إلى أن هذا التنظيم قائماً في دولة العالم الإسلامي قبل العثمانيين إذ أن التطور التي شهدته المدن تركت آثار مباشرة على تزايد النشاطات الاجتماعية لسائر الفئات وأظهرت الحاجة إلى تنظيمات اجتماعية متراصة من شأنها أن تحقق نوعاً من التضامن في داخل كل فئة من فئات المجتمع[١٦٩]، ومن أبرز التنظيمات الاجتماعية ابان العهد العثماني هي نقابات الأشراف والتنظيمات الحرفية لاشتراك هذين التنظيمين بالدفاع عن مصالح الطبقة العامة، فعلى الرغم من أن الوظيفة الأساسية لنقابة الأشراف هي التأكد من هويات من يدعون السيادة أو الشرافة وابطال حجج الكذابين والاهتمام بشؤون المنحدرين من سلالة الرسول (ص) وضبط أنسابهم وتدقيقها[١٧٠] إلاّ أن دورها لم يعد مقتصراً على هذا الجانب وإنما امتد ليشمل القيام بقضايا اجتماعية تتعلق بالدفاع عن مصلحة الطبقة العامة وحقوقها[١٧١].

التنظيمات الحرفية والانكشارية:

كان التطور الأكثر تأثيراً في حياة الحرفيين في العديد من التنظيمات الحرفية خلال القرن الثامن عشر هو تسرب الانكشارية المزيفين إلى هذه الروابط، فقد كان هناك على الاقل خمسون ألف ممن يسمون الانكشارية(١٧٢) موزعين في حاميات بجميع أرجاء الامبراطورية عند منتصف القرن، والقليل منهم كان يمكن أن نسميهم جنوداً بحق وبما أن رواتب الانكشارية في ذلك الحين كانت بالكاد اسمية، فإن معظم هؤلاء الانكشارية كانوا في الواقع حرفيين أرادوا الانتماء للانكشارية بسبب الاعفاء الضريبي والحصانة القضائية. ومع أواخر القرن الثامن عشر، كان رجال الطوائف الحرفية المسلمون جميعاً في بلغراد وسراييفو وسالونيكا بالفعل يطلقون على انفسهم اسم الانكشارية أو على الاقل مجندين (يمق) ومن تأثيرات ذلك زيادة حدة التمييز بينهم وبين أهل المدن من المسيحيين واليهود الذين لم يكن في وسعهم أن يدعوا عضوية الانكشارية ومن الطبيعي أنه كان من الصعب تماماً على القائد المحلي (دبزوار) أن يمارس سلطته على هذه المليشيا التي عينت نفسها بنفسها وهو أمر كان أصعب كثيراً بالنسبة إلى استانبول ونتيجة لذلك، قد يخشاها حاكم قوي حتى وإن كانت تتم تحيته بحسب التقاليد (مثلما كانت الحال في سراييفو) عند وصوله بمركب استقراري في الماء من رجال الطوائف الحرفية المجتمعين بضاحية هدير المدافع من القلعة(١٧٣).

وفي العاصمة المقابلة القاهرة، كانت عملية تسرب الانكشارية إلى العديد من الطوائف الحرفية قد تمت بالفعل في اوائل القرن. ولكن يبدوا أن سيطرة الانكشارية على الطوائف قطعت من القاهرة شوطاً أبعد مما قطعته في استنبول لأن الحرفيين أيضاً كانوا تحت (الحماية) من جانب أما الانكشاري التي استمد حصانته من نظام الحسبة التقليدي في ظل الحكومة الإسلامية. وهكذا فعندما كانت بعض فرق الانكشارية التي غزت مصر سنة ١٨٠١ تطرح ألوانها على أبواب المتاجر التي تنوي حمايتها فإنهم كانوا ببساطة يعيدون تجديد الممارسة التي كانت قائمة منذ وقت طويل.

كان التحالف بين الانكشارية المحلية والطوائف الحرفية المحلية من سمات المدن الداخلية في سوريا والعراق، ففي حلب كانت الفئات ولكل منها تحالفاته مع القبائل الكردية والتركمانية المحلية منظمة حول طائفة حرفية – انكشارية محلية من ناحية والاشراف من ناحية أخرى.

وفي دمشق كانت الفئات ولكل منها حلفاءها من النخبة المحلية، تعارض الانكشارية– الحرفيين المحليين الذين يقفون ضد الانكشارية الامبراطورية المسؤولين عن حراسة قوافل الحج،

ونظراً لأن الفئات في قوافل المدنيين متكافئة فقد شكل ذلك المفتاح لمعناها: إذ كان الصراع بين الفرقاء صراعاً من أجل السيطرة على الحياة الاقتصادية[١٧٤]. فإن رجال الطوائف الحرفية الذين يشكلون الانكشارية قد تولوا مهمة جمع الضرائب، واقراض المال والإشراف على الاوقاف.

أما في العراق فإن انضمام معظم الحرفيين إلى فرق الجيش الانكشاري الرابطة في المدن العراقية جعل من هذا التنظيم ذا أثر في توجيه السياسة ففي عام ١٢٢٥هـ/١٨١٠م لبس أهل اسواق بغداد سلاحهم وعزموا على قتل قائمقام المدينة ولم يثنهم عن عزمهم سوى استعانة القائمقام بقوات القبائل المجاورة. أما في دمشق فلم يكن لدى الفرق الانكشارية أية مساهمة في الأعمال العسكرية العثمانية فخرجوا من ثكناتهم العسكرية واندمجوا مع السكان المحليون وتسللوا تدريجياً إلى صفوف التنظيمات الحرفية[١٧٥] وعملوا في مجالات اقتصادية متنوعة أهمها تنظيم نقل قافلة الحاج الشامي وفتحت لهم أبواب الدخول إلى ميدان التجارة الخارجية[١٧٦] فأثروا ثراء فاحشاً ونفوذاً مكنهم من التحالف مع الأشراف فصارت لهم مكانة اجتماعية إضافة للقوة العسكرية والاقتصادية التي كانوا يتمتعون بها.

التنظيمات الحرفية والمحاكم الحكومية: نادراً ما كانت طوائف الحرفيين تلجأ إلى المحاكم الحكومية لكي تتخذ قراراً، فقد كان هناك مجلس من الاسطوات والعمال يقرر الاسعار، ثم تبلغ الطائفة المحكمة بقرارها، كذلك كان الاسطوات مجتمعين يحتفظون بسيطرة صارمة على فتح دكاكين جديدة[١٧٧]، بعد إكمال اجراءات وقواعد رسمتها الطائفة، لذا فإن الطائفة الحرفية تصنع سياستها بنفسها إلاّ أن هذا لم يمنع حكومات القرن الثامن عشر من تعيين افراد اضافيين من خارج بعض الطوائف كمراقبين.

الاختصاص المكاني لأسواق الحرف:

أما تخصص الأسواق فقد بدأ واضحاً ومنظماً بإذ جعل لكل تجارة شوارع معلومة لا يختلط قوم بقوم ولا تجارة بتجارة وكل سوق مفرده وكل أهل مهنة مفردون بتجارتهم، ولقد برزت هذه الظاهرة في كل الاسواق ويبدو أن هناك عاملين أساسيين كان لهما الأثر الكبير في بروز ظاهرة التخصص هما:

١- التوافق والمصلحة المشتركة بين أصحاب كل صنف من اصناف التجارة ذلك التوافق الذي حملهم على التجمع في محل واحد أو سوق واحدة، كما هو الحال مع تجارة الاقمشة أو الملابس أو الأسلحة.

٢- بروز نظام الحسبة كظاهرة واضحة متكاملة منذ بداية العصر العباسي الأول والتي تمثلت بفرض رقابة الدولة على الأسواق عن طريق المحتسب فكانت أولى مهامه أن يجعل لأهل كل صنعة سوق يختص بهم وتعرف صناعتهم. لقد كان لظاهرة التخصص تأثيرها الواضح في تنشيط الحركة التجارية لما لها من مزايا تمثلت من الآتي:

أ. تسهيل عمليات الشراء على المستهلك، ذلك لأنه سيحصل على أفضل نوعية ولوقت قصير لتوفر عدد كبير من البدائل للساعة ذاتها.

ب. الحد من ظاهرة الاحتكار أو الامتناع في البيع، ذلك لأن وجود عدد كبير من البائعين سوف يفوت الفرص على المحتال، خوفاً من منافسة الآخرين أي أن السوق أصبح في حال منافسة شبه تامة.

ج. أحكام الرقابة على الصنف المباع وذلك من خلال الحفاظ على مستوى الأسعار ووفقاً للنوعية المعروضة للبيع مما يسهل وظيفة المحتسب [١٧٨]

تطور الإنتاج الحرفي:

رافق التطور الزراعي واتساع حجمه نشوء بعض الحرف المرافقة فكون العراق متميزاً بزراعة القمح كان لابد من نهوض المطاحن، وللاستفادة من حركة المياه الموجودة فيه فقد كانت المطاحن مستخدمة للقوة المائية وكانت أكبر الارحاء العائمة تقوم على نهر دجلة وكانت مطاحن الموصل من الضخامة بإذ لها رحى البطريق، التي تغل في كل سنة مائة ألف ألف درهم[١٧٩].

نظام الكدك[١٨٠]: لغرض تنظيم سياسة العرض والطلب في السوق، اعتمدت الدولة العثمانية نظاماً صدرتعدداً معيناً للدكاكين والمعلمين لكل حرفة حسب حاجة المدينة وفقاً للظروف الاقتصادية التي تقيد السياسة الاقتصادية العثمانية الموجهة نحو السوق المديني والتي كانت قائمة على انتاج محدود للسلع لادراكها من خلال التجربة والتنظيم بأن النقص في الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الاسعار للمستهلك وأن زيادة الإنتاج تؤدي إلى أسعار منخفضة غير عادلة بالنسبة للحرفي لذا فإن التنظيم كان لمصلحة المستهلك والمنتج على حد سواء[١٨١].

بناءً على ما تقدم نجد أن الدولة لم تكن تسمح لأحد أن يقدم على زيادة في أعداد الدكاكين، فإذا زاد عدد الدكاكين أو الورش عند الحاجة تقوم الدولة بتحويل الزيادات إلى التخصصات القريبة والتي تكون المدينة أو المنطقة بحاجة إليها كما أصدر الديوان الهمايوني[١٨٢] في القرن السادس عشر أمراً بإغلاق الورش الزائدة عن الحاجة عندما وجدت الدولة أن هناك هدراً كبيراً في كميات الفضة المستعملة في ورش نسيج قماش حريري تستخدم خيوط الذهب والفضة في نسجه

(سراسر)[١٨٣]. وانتهجت الدولة هذا النهج خلال القرن السابع عشر إذا تم إصدار كثير من الاوامر لمنع تصنيع وبيع الخل من قبل حلوانين لم يكونوا من الصناع الأصليين، واغلاق عدد من محلات الزهور الفائضة وغير ذلك من الصناعات التي تعتبرها كمالية وفائضة عن الحاجة[١٨٤].

إن المخالفات لم تكن منفردة بل كانت تزداد مع الزمن، مما دفع الدولة إلى وضع نظام يحظر فتح دكان وممارسة مهنة ما لم يكن الشخص حاصل على حق (كدك). وهو نوع من الامتياز والحصر، فقد كان لكل طائفة من أرباب الحرف عدد معين من الورش والدكاكين فلا يبيع أحد ما يبيعه الآخر أو يصنع ما يصنعه وعندما يحصل أحدهم على مكان بالكدك. عليه دفع مبلغاً معيناً من المال ثم يحصل على الفرمان الذي يخول له هذا الحق[١٨٥].

والكدك نوعان (مستقر وهوائي) فالمستقر صاحبه يمارس مهنة محددة في مكان محدد وإذا أراد تغير مكان الكدك يجب عليه القيام بإجراءات مشابهة لما يقوم بها عندما يطلب الحصول على كدك جديد، أي أن الكدك من هذا النوع يتبع الدكان، أما صاحب الكدك الهوائي فمسموحاً له ممارسة مهنته في المكان الذي يشاء[١٨٦].

ولقيمته المادية فقد كان الكدك يباع ويرهن كلياً أو بنسبة النصف أو الربع أو الثمن. كما ويستدان باسمه[١٨٧]. وكان الشيخ أو الكتخدا مسؤولاً عن إجراءات انتقال الكدك في حالة وفاة صاحبه أو تركه لمهنته لسبب ما، وللابن الحق الأول في امتلاكه لذلك الكدك، صانع صاحب الكدك الحق في شراءه بنفس الشروط إذا لم يكن له ابن يرثه[١٨٨].

تلجأ الدولة إلى زيادة أعداد الكدك الممنوحة إذا زادت الحاجة إلى حرفة معينة أما إذا قلت الحاجة إلى حرفة ما تعاد بعض الكدك إلى الخزانة التابعة لها، أو يقومون بدمجها مع أماكن الكدك الأخرى في نفس الحرفة أو ينقلوها إلى حرف أخرى بعد استحصال الموافقة، على الرغم من النظام المتشدد الذي كانت تتبعه الدولة في منح الكدك إلى الحرفيين. إلاّ أنها في أواخر القرن الثامن عشر نجدها تتسامح في منح رعايا الدولة والجنسيات الأجنبية حق (الكدك) والدخول في مجال الحرف والصنايع مما أدى إلى وقوع الدولة في مأزق صعب إذ ظهرت النزاعات بينهم وبين الحرفيين الأصليين وقد حاولت الدولة التصدي لهذه الظاهرة. إلاّ أن بنود معاهدة (بلطه ليماني ١٨٣٨)[١٨٩] وفرمان التنظيمات (دستور ١٨٣٩) أجازت لجميع المواطنين الاشتغال بالتجارة

والزراعة والصناعة بحرية تامة[١٩٠]. مما أرخى العنان ووضع الدولة في موقف حرج مما دفعها لإصدار لائحة تنظيمية للكدك عام ١٨٦٠م. غير أن معاهدة (قاتليجة ١٨٦١) دفعت بالأمور إلى طريق مسدود وعلى أثرها أصبح من حق كل فرد أن يمارس الحرفة التي يريدها حتى تم إلغاء العمل بنظام الكدك نهائياً عام (١٩١٣م)[١٩١].

نظام الاحتكار:

لأجل منع الاستغلال ومراقبة الأسعار وحصر الارباح لصالح الدولة وضعت الدولة العثمانية موانع وتحديدات وجملة من الشروط لبيع المواد الخام وحصرت طريقة دخول بعض السلع إلى المدينة إذ حددت بوابات النفوذ والشوارع التي تنقل خلالها تلك السلع لتصل إلى السوق أو الخان، إذ كانت تباع بإشراف الموظفين المناوبين[١٩٢]، وخاصة كانت السلع الثمينة تباع بواسطة وسطاء متخصصين يجيزون بيعها تحت إشراف الدولة بعد أن توزن بحضور ممثلي التنظيمات الحرفية المعنية. وتدفع عنها الضرائب حسب وزنها، ويشتري الكتخدا أو الباغيث باشي البضائع أو المواد الخام ويوزعونها على معلمي الحرفة[١٩٣]. كما أن هناك مواد احتكرتها الدولة وحصرت أمر بيعها وشرائها في يدها وكان الملح أكثر المواد احتكاراً فقد احتكرته الدولة منذ عهودها الأولى ودخل خزنتها بفضل هذا النظام الاحتكاري مبلغاً لا يستهان به من المال[١٩٤]، ولابد من التأكد على أن الدولة كانت تتدخل بين الحين والآخر في بيع وشراء مواد أخرى إلاّ أنه لم يكن بقدر من التحكم والاستمرارية الذي كان يطبق على مادة الملح إذ حددت لكل مملحة منطقة معينة يطلق عليها اسم (اوري) أي سياج، يباع فيها ملحها[١٩٥]، وكان محظوراً نقل الملح من مملحة إلى أخرى، للحيلولة دون وقوع المنافسات بين الملاحات بسبب الفارق في قيمة التكلفة[١٩٦]، إلاّ في حالة قلة الملح الناتج من احدى الملاحات بسبب الظروف المناخية كان نقل الفائض من الملاحات الأخرى ممكناً بإذن الحكومة وهذا الأمر ينسحب على المواد الأخرى التي احتكرتها الدولة، كما هو الحال تماماً في مسألة نقص الحبوب[١٩٧]، ويذكر الباحثون أن عهد السلطان محمد الفاتح أو السلطان بايزيد الثاني شهد تطبيق نظام الاحتكار هذا على محصول السمسم من منطقة ايدمين وعلى محصول شعير الارز في منطقة الروملي[١٩٨] ونتيجة لحاجة الدولة في توفير المال اللازم لنفقات جيش (العساكر المنصورة) الذي اقيم حديثاً ففي عام ١٨٢٨ طبقت الدولة نظام الاحتكار على بيع بعض السلع والمحاصيل وعرف هذا النظام باسم (اليد الواحدة) ومن هذه المواد الحرير وزيت الزيتون والقطن وشعر العنز

والافيون والبلاموط (اقماع البلوط المستخدمة في الدباغة) والحبوب[١٩٩]، ولما وجدت الدولة أن تطبيق هذا النظام لا يعود عليها بالربح المنشود صرفت النظر عنه بعد مدة قصيرة إلاّ في محصول الافيون الذي استمر على ذلك لعشر سنوات، غير أن ضغوط التجار الاجانب الذين لم يروق لهم هذا النظام وفي مقدمتهم الانكليز دفعت الدولة العثمانية إلى إلغاء النظام برمته عام ١٨٣٨م[٢٠٠].

نظام الاحتساب:

إن الاحتساب مؤسسة اسلامية قديمة قوامها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اللذان هما أصلان تتفرع منهما مصالح الدنيا والدين وبقدر تعلق الأمر بالاقتصاد الإسلامي فهو يمنع ما كان محظوراً من المعاملات كغش المبيعات والتدليس في العقود وتطفيف الكيل والبخس في الميزان والغبن في الأثمان والأجور[٢٠١] والمحتسب هو القائم على رأس هذا النظام ووظيفته إدارية ذات سلطة قضائية تتوسط بين القضاء والمظالم اختصت بشكل أساسي بتنظيم أحوال السوق ومعاملاته[٢٠٢].

كان الإداريون العثمانيون وعلى رأسهم السلطان يولون اهتماماً بالغاً لتأمين وصول السلعة إلى المستهلك بأحسن المواصفات الصحية وأعلى مستويات الجودة وبأسعار مناسبة ولضمان تحقيق هذا الغرض تم إصدار قواعد ((قانوننامات الاحتساب)) وأقدم هذه القواعد ترجع إلى عهد بايزيد الاثني (١٤٨١ – ١٥١٢)[٢٠٣].

طبقت الدولة العثمانية بدقة قواعد الاحتساب التي كانت تخضع لها الأصناف والتي كانت تراجع مع تولي كل سلطان جديد للحكم[٢٠٤]. وكان المحتسب يتفقد الأسواق ليتأكد من تطبيق هذه القواعد ويسوق من خالفها إلى القاضي الذي يعاقبه، ويضع ختمة على السلع ويمنع بيع السلع غير المختومة.

كما أوجبت تلك القوانين على المحتسب ورجاله (قوله اوغلانلري) أي رجال التفتيش متابعة النظافة، فقد عددت القواعد التي يجب على أصحاب الحمامات والطباخين والحلاقين اتباعها[٢٠٥]، وأولت تلك القوانين اهتماماً بالغاً بالخبز. فحددت مقدار القمح المستخدم ونسبة الدقيق المستخرج منه وحتى الاحتفاظ به قبل خبزه[٢٠٦].

وعنيت القوانين بتفصيلات دقيقة تظهر من خلالها مدى حرص العثمانيين على توفير الراحة والرفاه للأهالي فقد حددت المدة التي يجب أن تمض في استهلاك السلع المعمرة ومنها الأحذية[٢٠٧] وأكدوا على وضع تصور كامل للتوحيد القياسي للسلع التي تباع على أساس

قياس الطول والعرض كالأقمشة والحصران وغيرها[٢٠٨]. وفي عام ١٨٢٦ عندما أسس الجيش الذي عرف بـ (العساكر المنصورة المحمدية) سعت الدولة لإيجاد موارد دخل لتساعدها في انفاق على هذا الجيش الجديد[٢٠٩]. فعملت على تغيير تنظيم هيئة الاحتساب فألغت وظائف (قول اوغلانلري) واستبدلهم بجيش العساكر المنصورة، وقامت بتوسيع دائرة بعض الرسوم والضرائب التي كانت موجودة مثل رسوم (يومية الدكادين، الدمغة رسم القنطارية) وزادت من قيمتها، وأوجدت "رسم الرخصة" واطلق على المحتسب اسم ((ناظر الاحتساب)) وكلف مهمة إدارة الأموال التي جرى ربطها بنظام الاحتكار ونتيجة للضغوط الداخلية والخارجية ألغت الدولة في شهر اغسطس ١٨٣٨م جزء من تلك الرسوم وفي عام ١٨٥٤م تم إلغاء النظام بأكمله[٢١٠].

نظام التسعيرة:

يقصد بالتسعيرة هو الحد الأقصى للقيمة المقررة من السلطات الرسمية لسلعة من السلع، والمعروف أن السبب الأساس لتحديد الاسعار هو مراعاة منفعة الاهالي وحمايتهم من استغلال المنتجين والتجار لذا فقد جهد العثمانيون على تحديد الأسعار ولم يتوانوا بتطبيق هذا النظام إذ كان الصدر الأعظم يخرج للرقابة على السوق والسلطان يتابع عن كثب[٢١١]. وعلى الرغم من أن نظام التسعيرة كان معرفاً وخاصة ابان الدولة العباسية[٢١٢] إلاّ أن نظام التسعيرة كان معرفاً وخاصة ابان الدولة العثمانية عارضوا تحديد الادارة للأسعار وفضلوا سياسة السوق الحرة (Laissez) لذا فإن بعض العلماء العثمانيين ترددوا ازاء مشروعية تحكم الادارة بالأسعار ومنهم فاضل مصطفى باشا هو أحد الصدور العظام من عائلة (كوبر وللو) إذ كان دارساً للشريعة وعرف بمعارضته فرض الأسعار التي تحددها الإدارة، أما البعض الآخر من العلماء فكانوا يعملون على التوفيق بين الآراء الشرعية والممارسات الحكومية ومنهم القضاة الذين كانوا يتصرفون باعتبارهم موظفين كباراً يحددون الأسعار ويفرضونها، ويتشاورون مع الحرفيين والتجار وينظرون في الشكاوي التي تتعلق بتنفيذ هذه الإجراءات[٢١٣].

من المؤكد أن حماية المستهلك كانت تشكل جزءاً من ايديولوجية الفكر الاقتصادي للنخبة العثمانية[٢١٤]، فقد كان السلطان يراجع في بعض الأحيان قوائم السعر في الأسواق إلاّ أن نظام الأسعار الذي تحدده الإدارة قد استخدم قبل كل شيء لحماية مصالح الطبقة السياسية والتجار الأكثر أهمية، وخاصة تجار المسافات البعيدة وهذا كان مسموحاً لهم بتحديد الأسعار بأنفسهم فإنه عادة ما كان يضطر القاضي إلى الاعتماد

على التجار يمدوه بالمعلومات المتعلقة بثمن الشراء في الأماكن البعيدة مما يوفر فرصة لمناورات التجار[٢١٥]، ولابد من الإشارة إلى أن تحديد أسعار السلع الرئيسية في استانبول يتم بالمداولة بين الصدر الأعظم وزعماء الحرفيين والتجار بحضور القاضي ويترك لهم تحديد أسعار السلع الثانوية مقيدين بالضوابط المعتمدة في تحديد أسعار السلع الرئيسية، كما ويجري تحديد الاسعار خارج استانبول بالتشاور بين القاضي والأشراف والأعيان، وكان القضاة مكلفين بتسجيل الأسعار المقرر. أما آلية تحديد الأسعار فيتم بعد حساب تكلفة المنتج (حساب وتكلفة المواد الداخلة في الإنتاج وحساب تكلفة تصنيعه) وهذه العملية تعرف باسم (ضبط المذاق) ثم يجري تحديد السعر بإضافة معدل الربح وكان يتراوح بين ١٠ – ١٥% ويصل إلى ٢٠% عند السلع التي تتطلب جهداً اكبر، وبعد الانتهاء من عملية التسعير يتعهد المنتجون والبائعون والتجار بالالتزام بتلك الاسعار ويخرج المنادون إلى الاسواق للإعلان عنها كما كانت ترسل قوائم الأسعار إلى قلم الباشمحاسبة ويرسل نسخ منها إلى المدن الأخرى لتكون نماذج للتسعيرة، وبين الحين والآخر ترسل قوائم الأسعار من المدن إلى اسطنبول للعلم، وسواء جرت عملية تحديد الاسعار داخل المدن أو أرسلت قوائم الاسعار من العاصمة وإليها، فإن القضاة خارج اسطنبول كانوا مكلفين بتسجيل قوائم الاسعار في سجلاتهم، أما قاضي اسطنبول نفسها فكان له دفتر مخصوص لتسجيل الاسعار.

والجدير بالذكر أن من أهم الأمور التي كان يراعيها المسؤولون العثمانيون وموظفو الدولة أن يقضي الناس شهر رمضان في سعة واطمئنان ولتحقيق ذلك كانت تجري عملية تقرير أسعار المأكولات من جديد، كما ويجري ضبط سعر الخبز في أعقاب الحصاد غير أن شعور الناس بقلة المؤن في اشهر الشتاء يرفع اسعارها إلاّ أن الدولة تتمسك بسعر الخبز ثابتاً إن كان يسعر أقجه واحدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وفي أثناء حدوث الكوارث الطبيعية والجفاف والسيول والبرد القارص وغزو الجراد وعندما تتعطل الحركة البحرية ويتوقف النقل البري يتجه الناس إلى النقل بالبر مما يسبب ارتفاع في اسعار النقل كل هذه الأمور تلزم المسؤولين اعادة النظر في الاسعار القائمة، ولكي تضمن الدولة التزام أرباب الحرف والتجار بالتسعيرة كانت تضع الأسواق تحت رقابة رجال التفتيش (قول أو غلانلري) وهم مساعدي المحتسب الذين يجوبون الاسواق يومياً لمراقبتها

وتفتيشها ويقوم الصدر الأعظم بجولة تفتيش كل يوم اربعاء يصطحب معه قاضي اسطنبول والمحتسب وعدد من الموظفين يطوفون الأسواق ويفتشونها ويقابلون من يرونه مخالفاً لشروط السعر والجودة، والجدير بالذكر أن الاسعار في بعض الاحيان وخاصة عند ارتفاع التضخم واختلال عيارات العملة تصيبها حالة من الفوضى والارتباك والانفلات رغم التعهدات التي قطعها أرباب الحرف والبائعين والتجار بالالتزام، وعند تتبعنا للأحداث نجد أن نظام التسعير كان موجوداً حتى أواسط القرن التاسع عشر ولما ظهرت التغيرات في أوضاع التجارة في النصف الثاني من ذلك القرن فقد نظام التسعيرة أهميته وتركت الحرية للأسعار ففي ١٤ نوفمبر ١٨٥٥ تم إلغاء التسعيرة الجبرية على كافة المواد عدا الغذائية الضرورية كالخبز واللحم. إذ كانت صادرات العثمانيين إلى انكلترا عام ١٨٦١م ١٣،٠٠٠،٠٠٠ ثلاثة عشر مليون ليرة ذهبية وارتقى في سنة ١٨٦٢ إلى ٢٨،٠٠٠،٠٠٠ ثمانية وعشرون مليون ليرة ذهبية وهبطت سنة ١٨٦٧ إلى ٢٠،٠٠٠،٠٠٠ عشرون مليون ليرة ذهبية وكانت المواد المصدرة هي السجاد، الاكلمة، الصابون، زيت الزيتون، زيت الورد، النحاس، الافيون، الجلود، (جويداد)، صناعة القار، الزجاج، المصنوعات النحاسية، أنواع النسيج، وأنواع الخيوط والمنسوجات، الاثاث، صناعة الاسلحة، صناعة القوارب، الموسيقى وانواعها. وكان في أزمير وحدها لغاية عام ١٩١٩ أكثر من ١٠٠٠ ألف شركة تجارية، فرفاهية بعض المدن تشبه رفاهية اسطنبول لأنها تختص ببعض الصناعات مثل طرابوزون تختص بصناعة نسيج الكتان وبورصة مركز صناعة الحرير(٢١٦) وبلغ عدد الأصناف المهمة في اسطنبول ١٥٠ وبورصة ٥٠ في القرن الخامس عشر، كما تمنع الدولة أحياناً التصدير(٢١٧).

التنظيمات الحرفية مبدأ وأخلاق:

كانت التنظيمات الحرفية تلتزم بشكل دقيق بالأسس والقواعد المحددة لها. وكانت هذه الأسس والمبادئ والاحتفالات قد تشكلت عبر قرون وقد دون الكثير منها في نصوص الفتوة وفي شهادات ومراسيم التنظيمات وكان أعضاء التنظيم يناقشون ويقرون أية قواعد جديدة قبل أن يضيفونها إلى سجل القاضي وبعد هذا التسجيل فقط كانت هذه القواعد تعتبر نافذة(٢١٨). وعملت الطوائف الحرفية على توجيه الحرفي تربية اخلاقية، تستمد مفاهيمها من مبادئ العدل والشرف في سبيل الوصول إلى مجتمع متآخي ومتماسك اجتماعياً(٢١٩). ويلاحظ من نمط الحياة الذي ساد لدى الفتية الاعيان في الاناضول وجود نوع من التكافل بينهم(٢٢٠). ومن مهمات الشيخ عدم

السماح للأجانب عن الحرفة بمزاولتها والشيخ يقوم بهذه المهمة بالتعاون مع هيئة الاختيارية ولديهم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك ومن هذه الوسائل، عدم تخصيص اقسام من العمل لأشخاص غير منتسبين للطائفة أو لمن يتعلموا الحرفة(٢٢١). ولضمان جودة الإنتاج قامت الطوائف بالاشراف عليه وبالتفتيش على أصحاب الاعمال أو الحرف، لتتأكد من جودته ومدى مطابقته للمواصفات المطلوبة له تطبق العقوبات في حالة مخالفة تلك الشروط والاطمئنان على جودته كانت الطوائف تطلب اتباع تعليمات موانع العمل ليلاً، حتى لا يتدهور مستوى الإنتاج(٢٢٢). وكان ارباب الحرف يتعاهدون فيما بينهم بعدم التدني بدرجة الجودة في السلعة وتجنب البيع بأسعار تفوق ما حددته السلطات الرسمية والذين يشتركون في انتاج سلعة معينة كانوا يعقدون اتفاقات فيما بينهم تظل سارية وفق شروط معينة، كما يجري تصنيع الآلات التي تستخدمها مجموعة معينة من الحرفيين على أيدي حرفيين آخرين ضمن اتفاق يعقدونه فيما بينهم، فإذا ما تدني مستوى الإنتاج فمن حق المتضرر أن يحصل على الاذن الرسمي ويستبدلهم بآخرين. وعادة ما كان الآباء عندما يسلمون ابنائهم إلى الاسطوات يقولوا (اضرب: فالعظام لي واللحم لك) إلاّ أن هناك دستور يحمي المبتدئ أو الصبي من قوة المعلم(٢٢٣) والطريف ما ينقله د. عيسى سليمان(٢٢٤) عن الطريقة التي يتم بها تعليم المبتدئ أصول حرفة التنجيد، فيتوجب على المعلم أن يعلم المبتدئ المحافظة على النظافة والأمانة والتواضع وغض الطرف ولين الكلام والخجل، ويأمره بالصلاة، وفي الاسبوع الأول يجلس المبتدئ مطرقاً في احدى جوانب الدكان، متربعاً واضعاً يديه على ركبتيه ناظراً إلى الارض وفي الاسبوع الثاني يتعلم بعض المبادئ في الحرفة، مثل تشميع الخيط وكناسة الدكان، ثم يعود ويجلس بنفس الوضع، على أن لا ينظر إلى خارج الدكان أو إلى المارة، أو إلى من يخاطب معلمه، وهو في هذه الأثناء تحت رقابة المعلم من إذ طريقة الجلوس، وطريقة الكلام واللهجة، والنظافة، ويسدي له المعلم النصائح بكل صرامة، وإذا رأى منه شذوذاً ضربه بالسوط، ويراقب المعلم كيفية تناوله الطعام، فيأمره أن يأكل بأدب، ولا يشك جميع كفه وأصابعه، ولا يظهر للمضغ صوتاً، ولا يتلفت أثناء الاكل، وأن يتلطف في الاكل، ويغسل يديه قبل الطعام وبعده، حرصاً على نظافة القماش، ويتدرب المبتدئ في هذه المدة على ادخال الخيط بالابرة وتنفيش الصوف والقطن، والتشميع، وذلك بصمت وسكون، ثم

يتعلم أصول الندف بالقوس والمطرقة، ومبادئ تخيط الفرش واللحف، وإذا اثبت المبتدئ تقدماً بعد مدة يبقيه المعلم عنده(٢٢٥).

ويلاحظ أن مهنة السقاية كانت منظمة منذ فترة قديمة جداً حسب قواعد دقيقة، كما تشهد بذلك دفاتر الحسب (مراقبة الاسواق) وكان يعتني دائماً بهذه المهنة، لأن الصحة العامة تتأثر مباشرةً، ومن هنا فقد صدرت التعليمات لمن يعملون بها منها النزول بعيد عن الشوارع والأماكن القريبة من المراحيض ومساقي الحيوانات والتشديد عليهم بنظافة قربهم وجرارهم وقد نبه عليهم أن يعلقوا أجراساً صغيرة في رقاب حيواناتهم، حتى ينتبه الناس لقدومهم وفيه عليهم أيضاً بارتداء الصديري من الجلد الطويل إلى حد ما وسروال قصير يصل إلى ما فوق الركبة ذات اللون الأزرق مع تفصيلها بطريقة لا تخدش الحياء، وهذا نصفي خفيف للغاية(٢٢٦).

الحرفيون خارج التنظيمات:

إن العمالة غير المنظمة كانت تشكل قوة عمل في الحياة الاقتصادية لم تثر اهتمام المعنيين حينها. وقد تضمن هذا النوع من العمل الإنتاج للاستهلاك المباشر في البيوت والتصنيع التجاري أيضاً، وعدم الالتفات لقوة العمل هذه نابع من عدة عوامل: أولها: أنه كان للدولة تفاعل مؤسساتي قليل مع العمال خارج تركيبة التنظيمات الحرفيوهكذا. لم تسجل في العادة أنشطتهم في وثائق الدولة المركزية التي يرجع إليها معظم المؤرخين، ولم يحدث إلاّ نادراً(٢٢٧)، وفي أوقات الاضطراب على سبيل المثال، إن وجدت جماعات العمال من خارج الطوائف الحرفية طريقها إلى هذه الوثائق والسجلات. كما أن مجموعة العمل هذه كانت أكثر انتشاراً في البيوت وفي الريف أيضاً، ومن ثم يصعب تتبع أنشطتها وتسجيلها إلاّ ما ندر، فمثلاً كانت نساء بورصة يعملن في بيوتهن ويبعن ناتج عملهن في الشوارع أو حتى في سوق خاص، دون يكن عضوات في تنظيم ومن دون دفع ضرائب(٢٢٨).

إن الباعة وأهل الحرف المتجولين لا يدفعون ضرائب لأنهم كانوا خارج التنظيمات الحرفية على الرغم من منافساتهم الشديدة لأصحاب الدكاكين(٢٢٩) ونجد أن في معظم الولايات العثمانية كان خدم المنازل يفتقرون إلى أي تنظيم لحماية مصالحهم(٢٣٠).

وقد شكل الرقيق جزءاً آخر من قوة العمل غير المنتمية لأي تنظيم حرفي، إذ كان من الشائع في القرنين الخامس عشر والسادس عشر أن يكون لدى تجار وصناعي الحرير عدد من العبيد وبعد عملهم لفترة محددة كانوا يعتقونهم ويوفرون لهم وسائل اقامة أعمال خاصة بهم(٢٣١). وكان لابد لهؤلاء من مؤسسات تحميهم من الاستغلال ولم

تكن هناك بالطبع نقابات لهم طيلة القرن الأول الهجري بالمعنى المفهوم اليوم وإنما كان هناك نوع من التكتل بين أصحاب الحرف والشعور بروح الجماعة بين أهل الحرفة الواحدة، فقد كان لكل واحد منهم يشعر بصلة قوية تربطه باخوانه الذي يزاولون نفس المهنة فكونوا رابطات كانت تقابل التنظيم العشائري، وقد أعطتهم هذه الروابط بعض الفوائد من حياتهم المهنية غير أنها لم تؤثر على وضعهم السياسي أو الاجتماعي(٢٣٢).

وكان أصحاب الصنائع والحرف يعيشون جماعات في محلات خاصة بهم أو في اسواق خاصة إذ كان لكل حرفة أو صناعة سوق خاص فيها مستقل عن غيرها كما أسلفنا، وقد ساعد هذا التجمع على تكوين نوع من الشعور بالمصلحة المشتركة وبقوتهم كطبقة أو ككتلة اجتماعية لها مصالحها الخاصة التي يجب أن لا يستهان بها، وتكونت لهؤلاء الحرفيين بمرور الزمن بعض العادات والتقاليد الخاصة بكل مهنة وأصبحت نظام أو شبه قانون يسيرون عليه، وكان يجب على كل شخص الالتزام بها فلا يحيد عنها وألا تفرض عليه بعض العقوبات المادية والمعنوية الرادعة(٢٣٣).

الصناعات المحلية في العهد العثماني: لما كانت الامبراطورية العثمانية مترامية الأطراف فقد شبه أحد المؤرخين الامبراطورية العثمانية بمارد يقبض بأذرعه الجبارة على ثلاث قارات في وقت واحد تفوق سعتها وما كانت تحكمه الامبراطورية البيزنطينية في أوج عظمتها لذا اقتضى من الامبراطورية العثمانية أن تقيم الحرف التي تبناها أرباب الحرف وفي كافة المجالات الصناعية اليدوية والآلية التقليدية، فقد اقتضى الأمر من الدولة العثمانية وهي تركض من معركة الأخرى على مدى تاريخها الطويل، انتعن بتصنيع آلاتها ومعداتها الحربية التي تحتاجها جيوشها ولأجله أقيمت في بعض المدن منشآت عدة مثل:

أولاً: الترسانة العامرة(٢٣٤): وهي منشآت تقوم بصناعة السفن، وكان للدولة العثمانية التي تحيطها البحار من كل جانب ترسانات على شواطئ البحر الأسود وبحر مرمرة والأبيض المتوسط والبحر الأحمر وعلى شواطئ نهري الدانوب والفرات(٢٣٥).

ثانياً: الطوبخانه العامرة: وهي دور صناعة المدافع وكانت موجودة في بورصة وأدرنه قبل فتحهم استانبول وقد استخدم العثمانيون المدافع لأول مرة في حربهم في إمارة ابناء قرمان عام ١٣٨٦(٢٣٦).

ثالثاً: البارودخانه: كانت أول بارودخانه عثمانية في استانبول هي التي أقيمت في (آت ميداني)

فلما احترقت في أواخر القرن الخامس عشر بفعل الصواعق أقاموا واحدة أخرى بدلاً منها في الكاغدخانه ويوجد البارود في مدن أخرى مثل أزمير وسيلانيك وخمشوار وبودين والقاهرة وبغداد، ولعل أقدم المعامل هو بارودخانه غليبولي التي أقيمت في عهد السلطان بايزيد الصاعقة[٢٣٧]. أما بالنسبة للصناعات الصغيرة فقد قطعت صناعة النسيج اليدوي شوطاً كبيراً من التقدم في الدولة العثمانية حتى القرن التاسع عشر وهي المنسوجات الصوفية والحريرية والقطنية كما وانتشرت حرفة صباغة الأقمشة في أغلب المراكز التي كانت تقوم بإعمال النسيج وكان الحرفيون من الصباغين يتفقون فيما بينهم على المواد التي يتخصص كل منهم في صباغتها[٢٣٨]. أما صناعة الجلود (الدباغة) فهي احدى الصناعات التي تقدمت كثيراً عند العثمانيين وكانت لها مراكز برعت فيها ومنها مدينة توقاد التي تنتج أحسن أنواع الجلد اللميع. ويستخدم قسم من الجلود المدبوغة في صناعة الأحذية وغيرها بينما يستخدم القسم الآخر في صناعة سروج الخيل ورحالها على أيدي السراجين وقد أقام السلطان محمد الفاتح عام ١٤٧٥ سوقاً لهم في الحي الذي لا زال يعرف حتى الآن باسم سرجخانه. أما المحاولات التي تبنتها الدولة من أجل النهوض بالصناعة بعد التدهور والاضمحلال الذي منيت به جراء موجة البضائع الأوروبية المصنعة التي أغرقت أسواق الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر وتسببت بكثير من حالات الإفلاس هي:

أولاً: تشكيل لجنة إصلاح الصناعة.

ثانياً: تشجيع الاستثمارات الخاصة.

ثالثاً: اقامة الشركات.

رابعاً: تأسيس المدارس الصناعية.

وعلى الرغم من هذه المحاولات إلاّ أن الصناعة بقيت قاصرة أو عاجزة للحاق بالركب الصناعي الأوروبي إذ خبر الواقع الصناعي العثماني وبشكل كامل قدرته على المنافسة من ناحية السعر أو النوعية بالنسبة لبعض السلع مثل الملابس الصوفية وانتاج الفولاذ والمناجم، وخاصة من انتاج الفضة، كما أدى أيضاً الإنتاج الرخيص للسكر من مزارع الكناري والبرازيل إلى إلغاء مصانع السكر العثمانية في قبرص ومصر، ونتيجة لسياسة الأبواب المفتوحة العثمانية في ظل نظام الامتيازات، لم يكن بالامكان إتباع سياسة منهجية لحماية وتطوير الصناعات الوطنية[٢٣٩]، وبذلك تقزمت وعجزت الصناعة العثمانية أمام السلع المصنعة آلياً والأرخص والأفضل نوعية في كل القطاعات، وكان هذا العجز هو السبب الأساس من انهيار الطوائف وتفتتها.

الهوامش:

(١) حسين مؤنس، حضارة البدو، مجلة المؤرخ العربي، ج٢، الامانة العامة لاتحاد المؤرخين، العراق – بغداد، ١٤٠١ – ١٩٨١م، ص١٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص١٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ص١٨٤.

(٤) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إشراف وتقديم اكمل الدين احسان اوغلي، نقله إلى العربية صالح سعداوي، مركز الأبحاث والتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استنبول، (ارسيكا)، ١٩٩٩ المجلد الأول، ص٥٧٠.

(٥) عبد الرزاق الهلالي، الريف والإصلاح الاجتماعي في العراق، بغداد ١٩٦٠، ص٥٦.

(٦) المصدر نفسه، ص١٢٨.

(٧) عبد الرزاق الهلالي، العادات العشائرية وأثرها في الاقتصاد الريفي، مجلة التراث الشعبي، ع٣، السنة ٣٥، دار الشؤون الثقافية العامة، ص٩٨.

(٨) عيسى سليمان أبو سليم، الأصناف والطوائف الحرفية في مدينة دمشق خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص٤١٦.

(٩) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص٦٠٢.

(١٠) المصدر نفسه، ص٥٧١.

(١١) الاقجه هي وحدة التعامل الفضية في الدولة العثمانية وكانت تسمى بالعثمانية، الاسدية، والشامية، وذلك منذ القرن السادس عشر، وكانت الاقجه تساوي ثلث ياره، وكل ثلاث يارات اقجه، وكل اربعين يارة تساوي قرشاً صاغ وأول من استعمل الاقجه السلطان بايزيد الأول سنة ١٣٩٠، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر، احسان حلاق، ج١، طبع الدار الجامعية، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص٧٤.

(١٢) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص٥٧١.

(١٣) المصدر نفسه، ص٥٧١.

(١٤) المصدر نفسه، ص٥٧١.

(١٥) المصدر نفسه، ص٥٧٠.

(١٦) كافين رايلي، الغرب والعالم، تعريب: د. عبد الوهاب المسيري و د. هدى عبد السميع حجازي، مراجعة د. فؤاد زكريا. سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ١٩٨٥، ص٧٥ – ٧٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص٧٥.

(١٨) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص٥٦٩.

(١٩) المصدر نفسه، ص٥٦٩.

(٢٠) عيسى سلمان أبو سليم، المصدر السابق، ص٤١٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص٤١٦.

(٢٢) ثريا فاروقي وآخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، تحرير خليل اينا لجيك ودونالد كوانرت، المجلد الثاني ١٦٠٠ – ١٩١٤، ترجمة قاسم عبده قاسم، دار المدار الإسلامي، ط١، بيروت – لبنان، ٢٠٠٧، ص٣٨٩.

(٢٣) الكومونات: هيئات حرفية قوية تجر الهيئات الأخرى إليها مكونة اتحادات حرفية مستقلة عن الاقطاع، لويس ماسينيوس، الهيئات الحرفية والمدنية الإسلامية، ترجمة د. أكرم فاضل، مجلة المورد، ص١١.

(٢٤) المصدر نفسه، ص١١.

(٢٥) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص٥٥٨.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٥٥٨.

(٢٧) المصدر نفسه، ص٥٦٥.

(٢٨) البديري، الحلاف، حوادث دمشق اليومية، تحقيق أحمد عزت عبد الكريم، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة ١٩٥٩، ص١١.

(٢٩) حسن كافي الاقحصاري (ت١٠٢٥ – ١٦١٧)، أصول الحكم في نظام العالم، تحقيق نوفان الحمود، الجامعة الاردنية، ١٩٨٦م، ص٢٠ – ٢١.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٢١.

(٣١) أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي (ت٥٧٠ – ١١٧٥)، الإشارة إلى محاسن التجارة، تحقيق السيد محمد عاشور، دار الاتحاد العربي، ط١، القاهرة ١٩٧٣، ص٣٨.

(٣٢) عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط٢، دار المشرق، بيروت، ١٩٧٤، ص١٢٠، رمزي الاطرقجي الحياة الاجتماعية في بغداد منذ نشأتها حتى نهاية العصر العباسي الأول، مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٨٢م.

(٣٣) الحسن بن محمد البوريني (ت١٠٢٤ – ١٦١٥)، تراجم الأعيان من أبناء الزمان تحقيق صلاح الدين المنجد، ح٢، ط١، المجتمع العلمي العربي، دمشق ١٩٦١.

(٣٤) صالح أحمد العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٥٣، ص١٨٥.

(٣٥) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص٧٢٣.

(٣٦) مجموعة مؤلفين، المصدر نفسه، ص٥٦٤.

(٣٧) محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت ذي الحجة ١٤٠٨هـ/١٩٩٨م، ص٣٦٣.

(٣٨) عبد العزيز الدوري، نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، مجلة كلية الآداب والعلوم، بغداد ١٩٥٩، ص٣٥.

(٣٩) المصدر نفسه، ص٣٥.

(٤٠) صلاح أحمد هريدي علي، الحرف والصناعات في عهد محمد علي، تقديم عمر عبد العزيز، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، طبعة ٢٠٠٣، ص١٥.

(٤١) ثريا فاروقي وآخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ص٢٦٩.

(٤٢) عيسى سلمان أبو سليم، المصدر السابق، ص٧٧.

(٤٣) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص٥٦٩.

(٤٤) ثريا فاروقي وآخرون، المصدر السابق، ص٢٧٣.

(٤٥) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص٧٢٤.

(٤٦) أحمد كندوز وسعيد ارزتورك، الدولة العثمانية المجهولة، وقف البحوث العثمانية اسطنبول، ٢٠٠٨، ص٢٤٠ – ٢٤٩.

(٤٧) اندري كلو تعريب البشير بن سلامة، سليمان القانوني مثل من النماذج بين الهوية والحداثة، دار الجيل – بيروت، ١٩٩١، مترجم. ص٣٢٥.

(٤٨) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، المجلد ١، ص٧٢٥.

(٤٩) ثريا فاروقي وآخرون، المجلد ١، ص٢٧٥.

(٥٠) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية، ص٧٢٥.

(٥١) ثريا فاروقي وآخرون، المصدر السابق، ص٢٧٥.

(٥٢) الياغيت باشي: كلمة تركية تعني رئيس الفتيان. شمس الدين سامي، قاموس تركي، مطبعة الاقدام، استانبول، ١٣١٨هـ، ص١٥٥١.

(٥٣) ثريا فاروقي وآخرون، تاريخ وحضارة، مج١، ص٧٢٥.

(٥٤) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج١، ص٧٢٥.

(٥٥) عيسى سليمان أبو سليم، المصدر السابق، ص١٠٧.

(٥٦) المصدر نفسه، ص١٠٩.

(٥٧) عطا الله محمود، وثائق الطوائف الحرفية في القدس في القرن السابع عشر من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية، ج١، جامعة النجاح، مركز التوثيق والمخطوطات ١٩٩٢، ص١٤٥.

(٥٨) المصدر نفسه، ص١٠٧.

(٥٩) اندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة: زهير الشايب، القاهرة، ١٩٧٤، ص١٥.

(٦٠) عيسى سليم، المصدر السابق، ص١٠٧.

(٦١) المصدر نفسه، ص١١٩.

(٦٢) عصمت عبد المجيد بكر، المدخل لدراسة النظام القانوني في العهدين العثماني والجمهوري التركي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٢، ص٧٣.

(٦٣) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مصدر سابق، ص٧٢٥.

(٦٤) عيسى سليمان أبو سليم، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٦٥) أبو الوفا بن عمر العرضي (ت١٠٧١هـ/١٦٦٠م)، معادن الذهب في الاعيان المشرفة بحلب، تحقيق عيسى أبو سليم، الجامعة الأردنية، مركز الوثائق والمخطوطات، ١٩٩٢م (مخطوطة).

(٦٦) عماد عبد السلام رؤوف، العطار، الحياة الاجتماعية في العراق ابان عهد المماليك ١٧٤٩ – ١٨٣١، رسالة جامعية لنيل درجة الدكتوراه، بغداد، ١٩٧٦، ص٣٢٥.

(٦٧) المصدر نفسه، ص٣٢٥.

(٦٨) عيسى سليمان المصدر السابق، ص٩٧.

(٦٩) كتخدا، اصطلاح فارسي مركب بمعنى رب الدار، ويطلق على وظائف متعددة متنوعة منها مساعد الوالي وكان معروفاً في المدن العراقية حتى مطلع القرن العشرين، عماد عبد السلام رؤوف، المصدر السابق، ص٣٢٥.

(٧٠) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي، ج٢، مطابع الاهرام التجارية، ص٢٢٣.

(٧١) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، المصدر السابق، ص٧٢٤.

(٧٢) المصدر نفسه، ص٧٢٥.

(٧٣) المصدر نفسه، ص٧٢٥.

(٧٤) المصدر نفسه، ص٧٢٥.

(٧٥) عيسى سليمان، المصدر السابق، ص٩٧.

(٧٦) عبد المنعم سلطان، الأسواق في العصر الفاطمي، دراسة وثائقية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ١٩٩٧، ص٥٢ – ٥٤ عن عبد الرحيم، فصول ص٢٢٤.

(٧٧) عبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٢٢٦.

(٧٨) موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية، لطفي المعوشي، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠١٢، ص١٨٠.

(٧٩) إبراهيم الدسوقي، المعجم الكبير، ج٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٦٨٠.

(٨٠) لطفي المعوش، موسوعة المصطلحات، مصدر سابق، ص١٨٧.

(٨١) عيسى سليمان أبو سليم، مصدر سابق، ص٧٨.

(٨٢) ليلى عبد اللطيف، دراسات في تاريخ مصر والشام ابان العصر العثماني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠، ص٧٠.

(٨٣) برنارد لويس، النقابات الإسلامية، ص٧٨٧.

(٨٤) المصدر نفسه، ص٦٨٨.

(٨٥) برنارد لويس، النقابات الإسلامية، ص٧٨٧.

(٨٦) ليلى عبد اللطيف أحمد، المصدر السابق، ص٧١.

(٨٧) رضي الدين الحنبلي، در الحبب في تاريخ أعيان حلب. تحقيق محمد أحمد الفاحوزي، يحيى زكريا عبارة، ج١، ص٦٨٨.

(٨٨) المصدر نفسه.

(٨٩) شابرول، ج. دي. وصف مصر (المصريون المحدثون)، ترجمة زهير السايب، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٧٩، ص٢٦١.

(٩٠) جب هاملتون وهاورلد باون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى وأحمد عزت عبد الكريم، ج٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١، ص٢٣.

(٩١) عيسى سليمان، المصدر السابق، ص٨٢.

(٩٢) عبد الكريم رافق، مظاهر في التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني، بحث مقدم في ندوة بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق ١٩٨٦، ص٦٦٧.

(٩٣) المصدر نفسه.

(٩٤) محمد البغدادي الحنفي، المدرس في المدرسة المستنصرية (توفى سنة ١٠٣٠هـ) مجمع الضمانات من مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، مخطوط عن عماد عبد السلام رؤوف، التنظيمات الاجتماعية، ص٣٢٦.

(٩٥) عماد عبد السلام رؤوف، المصدر نفسه، ص٣٢٧.

(٩٦) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية، ص٧٢٦.

(٩٧) برنارد لويس، النقابات الإسلامية، ٧٨٧٠.

(٩٨) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص٧٢٦.

(٩٩) اندريه ريمون، المصدر السابق، ص١٦٢ – ١٦٣.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص١٦٣.

(١٠١) عيسى سليمان أبو سليم، مصدر سابق، ص٩٣.

(١٠٢) ابن المعمار البغدادي، أبو عبد الله محمد بن أبي المكارم، ٦٤٢هـ/١٢٤٤م، كتاب الفتوة تحقيق مصطفى جواد، عبد الحليم النجار، محمد تقي الدين الهلالي، أحمد ناجي القيسي، مكتبة المثنى، بغداد ١٩٥٨م، ص١٧٥.

(١٠٣) عيسى سليمان أبو سليم، المصدر السابق، ص٩٢.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص٩٢.

(١٠٥) ليلى عبد اللطيف أحمد، المصدر السابق، ص٧٩.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص٧٩.

(١٠٧) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية، ص٧٢٦.

(١٠٨) عبد الكريم رافق، المصدر السابق، ص١٦٧.

(١٠٩) محمود عطا الله، المصدر السابق، ج١، ص١٦٧.

(١١٠) المصدر نفسه، ص١٦٧ – ١٨٣.

(١١١) برنارد لويس، المصدر السابق، ص٧٨٧.

(١١٢) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص٧٢٥.

(١١٣) المصدر نفسه، ص٧٢٥.

(١١٤) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص٧٢٦.

(١١٥) المصدر نفسه، ص٧٢٦.

(١١٦) عيسى سليمان أبو سليم، المصدر السابق، ص٧٦.

(١١٧) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص٧٢٦.

(١١٨) عيسى سليمان أبو سليم، المصدر السابق، ص٧٦.

(١١٩) المصدر نفسه، ص٩٤.

(١٢٠) محمود عطا الله، المصدر السابق، ج١، ص٦٢.

(١٢١) (الكار) وهو رئيس النقابة يصل بموجب حجة صادرة من القاضي ومسجلة في سجلات المحكمة، موسوعة المصطلحات العثمانية التاريخية، ص٢٥٦.

(١٢٢) عبد الرحمن بن الحسن، الجبرتي(ت١٢٣٧هـ/١٨٢٢م)، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج٢، ص٢١٤ – ٢١٦.

(١٢٣) ثريا وآخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ص٢٦٨.

(١٢٤) ليلى عبد اللطيف، المصدر السابق، ص٧٠.

(١٢٥) ثريا فاروقي وآخرون، المصدر السابق، ج٢، ص٢٦٨.

(١٢٦) عماد عبد السلام رؤوف، المصدر السابق، ص٣٢٧ – ص٣٢٨.

(١٢٧) المصدر نفسه، عن مجموع، الضمانات، الورقة ١٠.

(١٢٨) المصدر نفسه، الورقة ١٠.

(١٢٩) المصدر نفسه، الورقة ١٠.

(١٣٠) المصدر نفسه، الورقة ٢٢ فصل ضمان الصباغ.

(١٣١) المصدر نفسه، الورقة ٢٥، فصل ضمان الفصاد.

(١٣٢) المصدر نفسه، الورقة ٢٦، فصل ضمان الملاح.

(١٣٣) المصدر نفسه، الورقة ١٤ فصل (في الاجير).

(١٣٤) المصدر نفسه، الورقة ١٤ فصل في الأجير.

(١٣٥) المصدر نفسه، الورقة ٢٢.

(١٣٦) المصدر نفسه، الورقة ١٤.

(١٣٧) لويس ماسنيون، الهيئات الحرفية والمدنية، مجلد المورد، ع٣، ١٩٧٢، ص١٨.

(١٣٨) لطفي المعوش، موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية، ص٣٦.

(١٣٩) رسول الكركولي، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، منشورات الشريف الرضي، أمير قم، ترجمة: كاظم نورس، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص٢٢٠.

(١٤٠) ياسين العمري، غرائب الأثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر، مطبعة أم الربيعين، الموصل ١٩٤٠، ص٩٨.

(١٤١) أحمد كتخدا، عزبان الدمرداش، الدرة المصانة في أخبار كنانة، تحقيق: د. عبد الرحيم عبد الرحمن، القاهرة ١٩٨٩م، ص٢٧، ٢٩، ٣٠.

(١٤٢) اندريه ريمون، المصدر السابق، ص٩٣.

(١٤٣) المصدر نفسه، ص٩٥.

(١٤٤) خليل انالجيك، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة: د. عبد اللطيف الحارس، المجلد الأول، دار المدار الإسلامي، بيروت – لبنان، حزيران ٢٠٠٧، ص٢٧٤.

(١٤٥) عماد عبد السلام رؤوف، التنظيمات الاجتماعية، ص٣٣٩.

(١٤٦) البير: طاعنو السن من الرجال أو أسرى الحروب وحتى مشايخ الحركات الصوفية، موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية، ص٧٨.

(١٤٧) عماد عبد السلام رؤوف، المصدر السابق، ص٣٣٩.

(١٤٨) المصدر نفسه، ص٣٤٠.

(١٤٩) صلاح أحمد هريدي، المصدر السابق، ص١٤٢.

(١٥٠) عماد عبد السلام رؤوف، المصدر السابق، ص٣٤٠ – ٣٤١.

(١٥١) صلاح أحمد هريدي، الحرف والصناعات في عهد محمد علي، ص٥٠.

(١٥٢) المصدر نفسه، ص٥٠.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص٥١.

(١٥٤) المصدر نفسه، ص٥١.

(١٥٥) محمد بن محمد الدمشقي (الغزي)، نجم الدين (ت١٠٦١هـ/١٦٥١م)، لطف السمر وقطف الثمر، تحقيق: محمود الشيخ، ج١، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٨١م، ص٣٢٤.

(١٥٦) صلاح أحمد هريدي، المصدر السابق، ص١٣٦.

(١٥٧) نيكلسون، في التصوف الإسلامي وتاريخه، ترجمة أبو العلا غفيفي (القاهرة – ١٩٥٦)، ص٤٧.

(١٥٨) صالح أحمد، العلي، ص١٨٥.

(١٥٩) المصدر نفسه، ص١٨٥.

(١٦٠) يعرف فرع الفتوة في الاناضول باسم (الأخية) نسبة إلى (اخ اوران) شيخ الطائفة هذه الطائفة التي كان لها الدور المؤثر في قيام الدولة العثمانية، موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية، لطفي المعوش، المصدر السابق، ص١١.

(١٦١) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص٧٢٣.

(١٦٢) عماد عبد السلام، العطار، المصدر السابق، ص٣٢٣.

(١٦٣) المصدر نفسه، ص٣٢٣.

(١٦٤) البغدادي، المعمار، المصدر السابق، ص١٩٢ – ١٩٣.

(١٦٥) البغدادي، المصدر نفسه، ص١٩٣.

(١٦٦) المصدر السابق، ص١٩٣ – ١٩٤.

(١٦٧) العطار، المصدر السابق، ص٣٢٤.

(١٦٨) احتراماً لمنزلة الرسول i حظى آل بيته باحترام كبير في شتى انحاء العالم الإسلامي وحصلوا على العديد من الامتيازات أو نجد أن الاسر الحاكمة مثل العلويين والفاطميين تعظم السادات والأشراف وتقيم لهم الهيئات التي ترى شؤونهم وعرف ابناء الحسين بالأشراف وعرف ابناء الحسين بالسادات غير أن هذا التنظيم اهمل خلال الاضطرابات التي غزت المدن الإسلامية بعد عهد الدولة العباسية إلاّ أن الدولة العثمانية أعادت لهذا التنظيم هيبته ففي أيام السلطان بايزيد الأول جرى والأول مرة عام ١٤٠٠ تعين السيد علي نطاع نقيباً يرعى شؤون السادات والأشراف.

وقد حظى هذا التنظيم بالاهتمام والاحترام ابان عهد الدولة العثمانية إذ كانت للنقباء مكانة رفيعة في التشريفات (البروتوكول) وكانوا يعانون من الضرائب ولا توقع عليهم العقوبات الشديدة واستمر تنظيم نقابة الأشراف حتى نهاية الدولة العثمانية (OHSSON. MOURADGEA, tabieau general de Empire ohoman, paris 1788 – 1824 iv s.459).

(١٦٩) الحمداني، طارق نافع، جوانب الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد ومصادرها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، بحث مقدم في الندوة العلمية الأولى في بغداد في التاريخ، قسم التاريخ – جامعة بغداد في ٧ أيار ١٩٩٠.

(١٧٠) كان لنقيب الأشراف جهاز خاص يساعده في القيام بهذه الأعمال خارج العاصمة وكيل له يعرف باسم (نقيب الأشراف قايمقامي) وكان من أهم أعماله وأصعبها التأكد من هويات من يدعون السيادة والشرافية ويطلق على الوثيقة التي يحصل عليها السيد أو الشريف لإثبات نسبة اسم "حجة السيادة" (سيادات مجني) ويثبت الاسم في دفاتر السيادة التي يوجد معظمها في ارشيف السجلات في استنبول.

(١٧١) عماد عبد السلام، العطار، الحياة الاجتماعية في العراق، ص٢٨٨.

(١٧٢) انجليك، خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ص٤١٦.

(١٧٣) كان الانكشارية في استانبول البالغ عددهم أربعين ألفاً مندمجين تماماً في الطوائف الحرفية، انجليك، المصدر نفسه، ص٤١٩.

(١٧٤) انجليك، المصدر نفسه، ص٤٢٢.

(١٧٥) عبد الكريم رافق، المصدر نفسه، ص٤٨.

(١٧٦) للمزيد انظر عيسى سليمان أبو سليم، المصدر السابق، ص١٢٦.

(١٧٧) المصدر نفسه، ص٤١٧.

(١٧٨) أسامة عبد المجيد العاني، السمات الاقتصادية للعصر العباسي الأول. دراسات اقتصادية، مجلة فصلية، العدد الرابع، كانون الأول، رمضان ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

(١٧٩) آدم ميتز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ط٤، ١٩٦٧ مجلد ٢ ص٣٦٣ – ٣٦٤.

(١٨٠) الكدك: اصطلاح عثماني يعرف بأنه "الآلات اللازمة المعلومة" لممارسة حرفة من الحرف، ويعني المكان أو الموقع الذي يشغله اشخاص يقومون بوظائف معينة لا تزيد أعدادها أو تنقص (sidki Gedikler, Istanbul hayat, 1325,s13).

(١٨١) خليل اينجليك، ص١٠١.

(١٨٢) الديوان الهمايوني: تسمية مجلس الوزراء لدى العثمانيين، ويعني "المجلس الامبراطوري" ويعني الحكومة العثمانية، انظر يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، مج٢، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل استانبول، ١٩٩٠، ص٣٩.

(183) A. Refic onaltinci asirda Istanbul hayat. C(1553-1591) Istanbul 1935. I.s. 108 ve 115.

(184)A. reqik Istanbul hayat II 5.45.

(١٨٥) ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨، ص٢٧٢.

(186) Akarli, Engine"Gedik" implements, masfer ship shop us ulruct and monopoly awong astawbwl artisana. 1750 – 1850 s, 223.

(١٨٧) المصدر نفسه، ص٢٢٤.

(١٨٨) الدستور العثماني ترجمة نوفل أفندي نعمة الله نوفل، المجلد الأول، ص٩٣، بيروت، ١٨٨٦.

(١٨٩) معاهدة تجارية في ١٦ آب ١٨٣٨ وقعت بين الدولة العثمانية وبريطانيا وايرلندا ثم تحديد الرسوم والترانزيت ووافق العثمانيون على تحديد الرسوم والغاء جميع الاحتكارات، مجموعة مؤلفين، ص٧٢٨.

(١٩٠) اووزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، المجلد العثمانية، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول ١٩٩٠، ص٣٣.

(191) Sidki gedikler. Istanbul 1325 s15 .

(١٩٢) خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: د. محمد م. الارناؤوط، دار المدار الإسلامي – توزيع دار اويا للطباعة والنشر والتوسيع والتنمية الثقافية طرابلس، الجماهيرية العظمى، ٢٠٠٢، ص٢٣٨.

(١٩٣) المصدر نفسه، ص٦٨٤.

(١٩٤) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص٦٨٤.

(١٩٥) المصدر نفسه، ص٦٨٤.

(١٩٦) المصدر نفسه، ص٦٨٤.

(١٩٧) المصدر نفسه، ص٦٨٤.

(١٩٨) المصدر نفسه، ص٦٨٥.

(١٩٩) المصدر نفسه، ص٦٨٥.

(٢٠٠) المصدر نفسه، ص٦٨٥.

(٢٠١) فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي / مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، نيسان ٢٠٠٧م، ص١٢٢.

(٢٠٢) إبراهيم سلمان الكردي، المرجع في الحضارة العربية الإسلامية، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٧، ص٩٢.

(203) Omer lutfu burkan "xv. Asrin sonunda bazi bvyuk sehirlerde esya ve XI Yecek fiatlarinin tesbit ve teftisi hususlarini tanzim eden Kanunlar I. Kanun name – iihtisab – Istanbul – cl – mahrvsa" TV 1/5 (1942) vd 11/7. 15vd 11/9 168vd

(٢٠٤) خليل اينا لجيك، تاريخ الدولة العثمانية في النشوء إلى الانحدار، ص١٣٨.

(٢٠٥) للاطلاع على هذه القواعد انظر: (Akdag must "osmanli imparatoriugunun Kuruluve inkisafi devrinde (Yurkiye nin iktisadi vaziyeti" Belleten xiv 155 (1950) 319 – 411

(٢٠٦) المصدر نفسه، ص٣١٩ – ٤١١.

(٢٠٧) المصدر نفسه، ص٣١٩ – ٤١١.

(٢٠٨) المصدر نفسه، ص٣١٩ – ٤١١.
(٢٠٩) فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، مركز دراسات الوطن العربية، ط نيسان، ٢٠٠٧، ص١٢٦.
(210) Kazic–Ziya– osmanlilarda ihtisab mvessesesi Istanbul 1978 – 5188 – 192.
(٢١١) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص٦٧٢.
(٢١٢) اهتمت الدولة العباسية بالأسعار وكانت تستشير أهل الرأي والبصيرة في تحديد الأسعار، ويتفق شيوخ الأصناف والمحتسب وعدد من الشهود بوضع لائحة لأسعار البضائع، ومنعاً لاستغلال المستهلكين فقد كانت تمنع ذوي المهنة الواحدة من الاتفاق على سعر واحد للمنتج الذي لم يسعر من قبلها، انظر أبو الحسن بن أبي بكر المرغنيناني، البداية في شرح المبتدئ، تحقيق: مصطفى العدوي، ج٤ (القاهرة ١٩٣٦)، ص٦٨.
(٢١٣) ثريا فاروقي وآخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، مج٢، ص٢٣٨.
(٢١٤) خليل اينالجيك، تاريخ الدول العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ص٢٢٨.
(٢١٥) ثريا، فاروق وآخرون، المصدر السابق، ص٢١٩.
(٢١٦) يلماز اوزتونا موسوعة تاريخ الامبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، ترجمة ومراجعة عدنان محمود سلمان ومحمود الأنصاري. الدار العربية للموسوعات بيروت – لبنان ٢٠١٠ ص٦٠٤/٦٠٧.
(٢١٧) خليل اينالجيك، المصدر السابق، ص٢٤٦.
(٢١٨) خليل اينالجيك، المصدر نفسه، ص٢٣٧.
(219)Bear, O.P. cit p113.
(٢٢٠) جودت: الاخية الفتيان التركية، مطبعة تورتولوش، استانبول، ١٩٣٢، ص١١٢ – ١١٣.
(٢٢١) عطا الله محمود، المصدر السابق، ج١، ص٢٢٠.
(٢٢٢) عبد السلام عبد الحليم عامر، طوائف الحرف في مصر، ١٨٠٥ – ١٩١٤، دار النهضة، مصر، القاهرة، ١٩٩٤، ص٢٧.
(٢٢٣) عبد السلام عبد الحليم، المصدر نفسه، ص٣٥.
(٢٢٤) د. عيسى سليمان أبو سليم، المصدر السابق، ص١١٦.
(٢٢٥) عيسى سليمان أبو مسلم، المصدر السابق، ص٧٩.
(٢٢٦) اندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ص٩٥.
(٢٢٧) ثريا فاروقي، المصدر السابق، ص٢٧٩.
(٢٢٨) المصدر نفسه، ص٢٧٩.

(٢٢٩) المصدر نفسه، ص٢٨٠.

(٢٣٠) المصدر نفسه، ص٢٨١.

(٢٣١) المصدر نفسه، ص٢٨١.

(٢٣٢) صالح أحمد العلي، المصدر السابق، ص٢٧٧.

(٢٣٣) المصدر نفسه، ص٢٧٧.

(٢٣٤) ثريا فاروقي، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المصدر السابق، ص٦٨١.

(٢٣٥) أندرو وبتكرووفت، العثمانيون تفكيك الصور، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤، ص١٣١.

(٢٣٦) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، المصدر السابق، ص٧٣٠.

(٢٣٧) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، المصدر السابق، ص٧٣٨.

(٢٣٨) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، المصدر السابق، ص٧٤٢.

(٢٣٩) خليل اينالجيك، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ص٥١٣.